الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-02

الشروق

الأحزاب راضية عن نتائج المحليات لأول مرة

لا شكاوى من التزوير.. والأنظار صوب التحالفات

لم تشكك الأحزاب السياسية هذه المرة في نتائج الانتخابات المحلية، ولم تتحدّث عن التزوير، بقدر ما أكدت أن هذه الاستحقاقات كرّست بقاء نفس الخارطة السياسية التي كانت سائدة سابقا، من خلال تفوّق "الأفلان" متبوعا بـ"الأرندي" وتحسّن مكانة التيار الوطني والإسلاميين وتمدّد القوائم الحرة، فيما اعتبر البعض أن مقاعد البلديات والولايات المنتزعة بتصويت الشعب، رد قوي على المشكّكين وكل من شوّش على العملية الانتخابية.

أسماء بهلولي

وصف الأمين العام للافلان أبو الفضل بعجي، النتائج المحققة في المحليات بـ"الرسالة" القوية الموجهة لدعاة إحالة الحزب العتيد على المتحف، مشيرا في تصريح له في أعقاب إعلان النتائج، أن المرتبة الأولى المحققة ما هي إلا رد على المشككين والمشوشين من داخل الأفلان وخارجه، قائلا: "حزبنا حقق نصرا في هذه الاستحقاقات رغم العراقيل التي واجهته طيلة هذه الفترة"، وحسب بعجي فإن النتائج المعلن عنها من قبل مصالح شرفي لا تختلف كثيرا عن تلك المحققة في محليات 2017 عكس ما يتم تداوله حول تراجع مكانة الحزب وطنيا.

وبخصوص قضية التحالفات، كشف المسؤول الأول عن الحزب، شروع الأفلان في اتصالات مع الطبقة السياسية لعقد تحالفات في الإطار الذي يضمن مصلحة الحزب على المستوى البلدي والولائي، قائلا: "الأفلان منفتح على الجميع وليس لديه تمييز بين أي تشكيلة سياسية"، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه التجمع الوطني الديمقراطي، الذي وصف النتائج المحققة في هذه المحليات بالمنطقية والواقعية على اعتبار أن الأرندي قوة سياسية أثبتت مرة أخرى أنها متجذرة في الساحة الوطنية، على حد قول القيادي العربي صافي الذي يرى أنه رغم العراقيل والإكراهات التي واجهت تشكيلتهم السياسية خلال سير العملية الانتخابية، إلا أن الشعب اختار الخط الوطني النوفمبري ومكن الأرندي من احتلال المرتبة الثانية وطنيا".

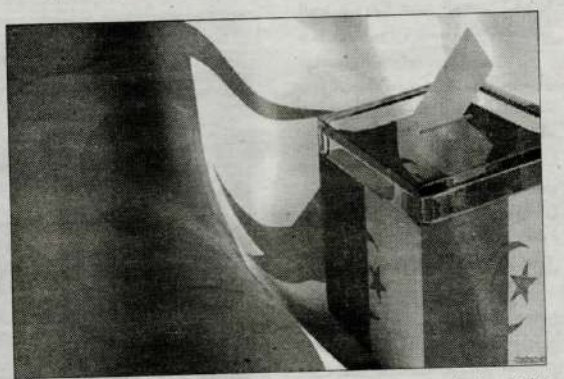

ويؤكد العربي صافي في تصريح لـ"الشروق" أن هذه النتيجة سوف تعزز مكانة الحزب مستقبلا خاصة بعد سلسلة التحالفات التي يعتزم الحزب إقامتها مع مختلف التشكيلات الحزبية المحلية، مصرحا: "أعطينا الصلاحيات الكاملة لهياكلنا على المستوى المحلي التي سوف تأخذ بعين الاعتبار أولوية استقرار المجالس المنتخبة ولن نشارك في الانسداد".

من جانبه، وصف رئيس جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد، النتائج التي حققها حزبه في هذه الانتخابات بالإيجابية، مشيرا في ندوة صحفية عقدها، الأربعاء، أن تشكيلته السياسية ستعمل مستقبلا على تطبيق برنامجها الانتخابي وستركز على الحوكمة المحلية التي تهدف لتحرير المؤسسات المحلية من الهيمنة المركزية وتحويلها إلى مؤسسات خلاقة للثروة.

وبخصوص مسألة التحالفات الحزبية مستقبلا لاسيما في ظل عدم تحقيق الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات للأغلبية المطلقة، قال رئيس جبهة المستقبل إنه لا يمكن أن يتدخل في قرارات منتخبي حزبه وعليه تم توجيه تعليمات للقيادات على المستوى المحلي من أجل مراعاة مصلحة الحزب وضرورة تحقيق الانسجام بين المنتخبين سواء على المستوى البلدي أو الولائي.

بالمقابل، لم يتوان عبد العزيز بلعيد في توجيه اتهامات لأطراف لم يحددها بالتشويش على الإرادة الشعبية خلال الاستحقاقات المحلية التي جرت السبت الماضي، قائلا: "نتأسف حقيقة لبعض التجاوزات المسجلة، رغم درايتنا الشاملة بهذه الممارسات اللاأخلاقية التي تستهدف المضي بسلاسة نحو الجزائر الجديدة التي يدعو إليها الجميع".

من جهتها، ثمنت حركة مجتمع السلم ما وصفته بـ"التقدم الجيد في نتائج الانتخابات المحلية، مقارنة مع مراحل سابقة ووفق الأهداف التي سطرتها مؤسسات الحركة". وحسب بيان صادر عن حمس، فإن قوائمها تصدرت في عدد من المجالس الشعبية الولائية والبلدية، كما حققت تقدما في عدد المنتخبين على مستوى المجالس الشعبية الولائية، وعدد المنتخبين في المجالس الشعبية البلدية.

واعتبر البيان أن النجاح من حيث العضوية بما يتجاوز 95 بالمائة في المجالس الشعبية الولائية والبلدية التي ترشحت فيها حمس يرسخ الانتشار والتواجد الميداني في مختلف الولايات على المستوى الوطني.

وفيما يتعلق بالتحالفات أعطت حركة مجتمع السلم الحرية الكاملة لمنتخبيها على المستوى المحلي من أجل إبرام تحالفات وتكتلات وذلك حسب المعطيات والظروف المحيطة بكل بلدية وولاية، وذلك وفق المعايير والأولويات.

وحذرت الحركة من التحالف مع من تحوم حولهم شبهات الفساد كما تكون الأولوية في التحالف بما يحقّق الانسجام والاستقرار، وبما يحقق مصلحة المواطن وخدمة التنمية المحلية في البلديات والولايات.

وتعليقًا على نتائج حركة البناء الوطني في هذه الانتخابات، قال عبد القادر بن قرينة "الحمد لله نزيد ولا ننقص وهذه إشارة إيجابية جدا إلى قوة حركتنا وتواجدها على المستوى"، ليضيف: "لست سعيدا بهذه النتائج ولكن أنا راض بحصول الحركة على المرتبة الرابعة".

وقال بن قرينة إن حركة البناء الوطني انتقلت من تسيير 3 بلديات بالتحالف مع النهضة والعدالة إلى 17 بلدية مطلقة، و25 بلدية متقدمين فيها بأغلبية نسبية وأيضا من 100 مقعد إلى 1848 مقعد.

الحياة
ELHAYATONLINE

الأحزاب السياسية تثمّن نتائج المحليات:

"إنها انتخابات شفّافة ونزيهة"

سلمى ساسي

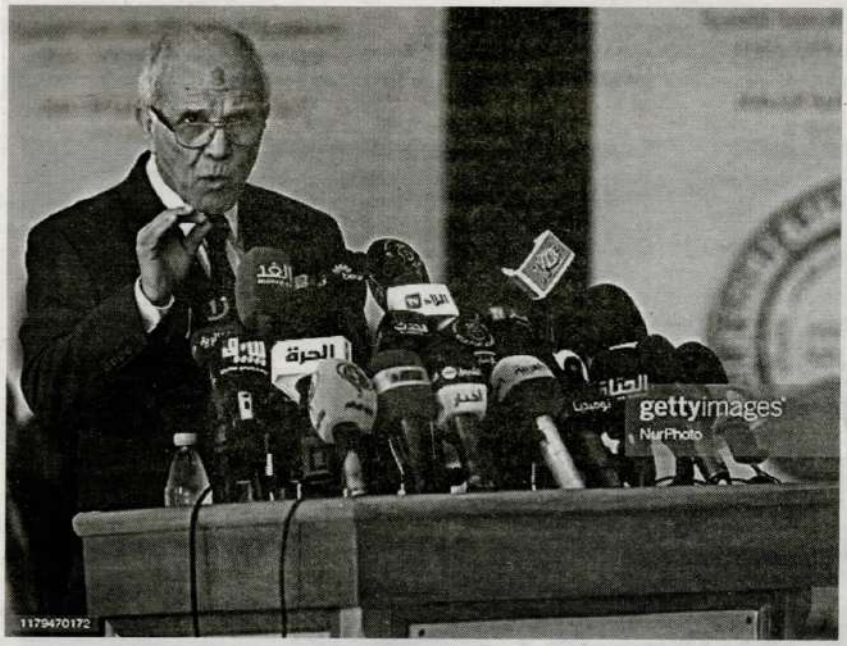

» ثمّنت مختلف الأحزاب السياسية، النتائج المحققة في الاستحقاقات المحلية التي جرت يوم 27 نوفمبر، مؤكدين أنّ المحليات كانت شفّافة ونزيهة رغم بعض التجاوزات.

واعتبرت الأحزاب الخمسة التي احتلت المراكز الأولى في المحليات، ويتعلق الأمر بكل من حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة البناء الوطني وحركة مجتمع السلم وجبهة المستقبل، أنّ النتائج المحقّقة مرضية جدا، عبّرت عن أجواء المنافسة الشريفة التي جرت.

وتمكن حزب جبهة التحرير الوطني من حصد 5978 مقعدا في 124 بلدية عبر 42 ولاية، ليليه بعد ذلك في المرتبة الثانية الغريم التقليدي حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ4584 مقعدا.

كما حصدت تشكيلة عبد العزيز بلعيد 3262 مقعدا في المجالس البلدية، ليحتل بذلك حزب جبهة المستقبل المرتبة الرابعة في الاستحقاقات المحلية. وتمكنت أحزاب التيار الإسلامي، من الفوز في الاستحقاقات المحلية وتحقيق نتائج إيجابية، أين تحصلت حركة البناء الوطني على 1848 مقعدا لتليها حركة مجتمع السلم بـ1820 مقعدا في المجالس البلدية في 10 بلديات عبر 8 ولايات، وفقا لما كشف عنه محمد شرفي.◆

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

تحسبا لإعلان النتائج الرسمية

المندوبيات التنفيذية تشرع في دراسة الطعون

تعكف المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على الفصل في الطعون التي أودعها مشاركون في الانتخابات المحلية الأخيرة، قبل الإعلان عن النتائج النهائية، على أن يتم رفع المنازعات إلى المحكمة الإدارية للفصل فيها.

تتولى المندوبيات التنفيذية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات صلاحية الفصل في النتائج النهائية للانتخابات المحلية، ودراسة ومعالجة الطعون المودعة على مستوى المندوبيات الولائية، وتعد قراراتها نهائية في حين يمكن للمترشحين رفع المنازعات إلى المحكمة الإدارية لتفصل فيها.

منح المؤسس الدستوري للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات صلاحية الفصل النهائي في نتائج الانتخابات المحلية، في حين خول هذه المهمة للمحكمة الدستورية، للنظر في الطعون التي تتلقاها هذه الهيئة بخصوص النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاء، مع الإعلان عن النتائج النهائية الخاصة بها، وفق ما جاء في المادة 185 من الدستور.

وفسر المختص في القانون الدستوري الأستاذ عمار رخيلة منح صلاحية الفصل في الطعون والاعتراضات التي يرفعها المشاركون في الانتخابات البلدية والولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بالطابع المحلي لهذه العملية وكذا العدد الهام للبلديات والمترشحين المشاركين فيها.

وبحسب المصدر فإن نتائج الانتخابات المحلية تكون على العموم معروفة وظاهرة ويتم الكشف عنها من خلال عمليات الفرز التي تتم على مستوى المراكز الانتخابية، مما يسهل التكهن بالنتائج الأولية من خلال عدد الأصوات التي يفوز بها المشاركون في هذه الاستحقاقات، كما أن العدد الهام للطعون التي يتم رفعها من قبل عقب الكشف عن النتائج الأولية، يستدعي تجنيد العدد الكافي من الموارد البشرية للفصل فيها، وهو ما توفره المندوبيات الولائية.

وبحسب الأستاذ رخيلة فإن الطابع الوطني للاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والتشريعية، دفع بالمشرع إلى توكيل صلاحيات دراسة الطعون والفصل فيها إلى المحكمة الدستورية، التي تتمتع بمهام أوسع عن تلك التي كانت يتولاها المجلس الدستوري.

ص.أرشيف

ويرى المتحدث بأن العدد المعتبر للمجالس الولائية والبلدية المعنية بالانتخابات المحلية، دفع بالمؤسس الدستوري إلى اسناد صلاحية النظر في الطعون الخاصة بالنتائج الأولية لهذه الاستحقاقات إلى المندوبيات التنفيذية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عوض المحكمة الدستورية التي تنظر فقط في نتائج الانتخابات ذات الطابع الوطني.

ويمكن للمشاركين في الانتخابات المحلية وفق ما جاء في النظام المتعلق بالانتخابات، الطعن في النتائج المؤقتة أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في أجل 48 ساعة الموالية لإعلان النتائج المؤقتة، ليتم الفصل فيها خلال خمسة أيام ابتداء من تاريخ إيداع الطعن.

وتعد الانتخابات الولائية والبلدية التي جرت السبت الماضي، أول استحقاقات محلية تشرف السلطة الوطنية المستقلة على تنظيمها وتأطيرها، وتعلن عن نتائجها الأولية، وتسهر أيضا على النظر في الطعون الخاصة بالقوائم المشاركة وبالأحزاب السياسية التي انخرطت في العملية، بعد أن تمكنت سابقا من إنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية وكذا الاستفتاء على الدستور.

ويرى المتدخل بأن تأطير الانتخابات المحلية والإعلان عن نتائجها والفصل في الطعون ليس بالمهمة السهلة، بالنظر إلى العدد المعتبر للمشاركين في هذه الاستحقاقات، وكذا الطعون المودعة لدى المندوبيات الولائية للفصل فيها، فضلا عن العدد المعتبر للمجالس الولائية والبلدية المعنية بالانتخابات المحلية، التي تتطلب تجنيد موارد بشرية ومادية هامة لدراستها والبت فيها.

لطيفة بلحاج

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

مدير التنظيم والشؤون العامة بأم البواقي يُؤكد

المحاضر التي توثق تحالفات انتخاب "الأميار" لا حُجّية لها

كشف، أمس، مدير التنظيم والشؤون العامة بولاية أم البواقي، أن المحاضر التي يسارع منتخبون جدد بالمجالس البلدية إلى تحريرها وتتضمن تلقي تصريحات على مستوى مكاتب المحضرين القضائيين توثق التحالفات المبرمة بين أعضاء كتل التشكيلات السياسية، لا حجية لها وتلزم فقط أصحابها، مضيفا بأن تنصيب رؤساء البلديات يتم فيه الاحتكام للقانون.

مدير التنظيم والشؤون العامة كزواي عبد القادر و في لقائه بالنصر أمس الأربعاء، أوضح بأن تنصيب رؤساء البلديات مرتبط بثلاثة إجراءات قانونية، الأول يتعلق بوجود قائمة فائزة بالأغلبية المطلقة للمقاعد التي تعادل 50+1، وفي هذه الحالة تعتبر هذه القائمة هي الوحيدة التي يخوّل لها القانون تقديم مترشح لرئاسة المجلس البلدي، شرط أن يتم التصويت على المترشح داخل المجلس بالأغلبية، أما الحالة الثانية فتتعلق بقائمة أو اثنتين ضمن المجلس تحصلتا على نسبة 35 بالمائة أو أكثر من المقاعد فهما معنيتان بتقديم مترشح لرئاسة المجلس شرط أن يتم التصويت عليه بالأغلبية كذلك.

وفي حالة عدم تسجيل فوز أي قائمة بنسبة 35 بالمائة من المقاعد، فإن جميع القوائم لها حق تقديم مترشح لرئاسة المجلس البلدي، مع وضع الشرط نفسه المتعلق بأغلبية التصويت له، ويشرف على عملية الانتخاب المنتخبون أنفسهم، أين تكون الرئاسة للأكبر سنا بمساعدة العضوين الأصغر سنا بشرط ألا يكونوا ضمن المترشحين، و إذا تساوى عدد الأصوات في الحالة الأخيرة يتم اللجوء لتعيين المترشح الأكبر سنا.

وفي ما تعلق بالنواب وهياكل المجلس، أضاف المتحدث بأن هذه الإجراءات تأتي بعد انتخاب رئيس المجلس، الذي يجتمع بالمجلس ويقترح النواب، وهي نفس شروط انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي.

وأوضح مدير التنظيم والشؤون العامة بأم البواقي، بأن الوضع يطبق على جميع البلديات، ففي أولاد قاسم مثلا تحول الرئاسة لكتلة جبهة التحرير الوطني الفائزة بسبعة مقاعد مقارنة بكتلة حركة "حمس" الفائزة بستة مقاعد، أما ببلدية الضلعة فالكتلة الفائزة بمنصب رئيس البلدية هي التجمع الوطني الديمقراطي التي تحصلت على ثمانية مقاعد، مقارنة ببقية الكتل أين حازت جبهة المستقبل على 5 مقاعد وجبهة التحرير الوطني وحزب صوت الشعب على مقعد لكل منهما.

وبالنسبة للمحاضر التي سارعت إليها عديد الكتل عبر عدد من المجالس، والتي يحررها المحضرون القضائيون وتوثق التحالفات بين الكتل، أكد مدير التنظيم بأنها تلزم فقط أصحابها ولا حجية لها، بحيث لا تؤثر في تنصيب رئيس البلدية الذي يحتكم للقانون ولا يحتكم لأية وثائق عرفية أخرى. وبشأن الانسداد الذي يلمح البعض لحدوثه عبر مجالس لم تتفق فيها بعض الكتل على منصب رئيس البلدية، رد كزواي بأن الانسداد لا يكون في منصب "المير" بل يلي عملية التنصيب، ويمكن حصوله على مستوى مداولات المجلس.

وعن موعد الشروع في تنصيب رؤساء البلديات، خاصة بعد تأكد تقدم تشكيلتين حزبيتين بطعون في النتائج المحصل عليها ببعض البلديات، أوضح مدير التنظيم والشؤون العامة بأم البواقي، بأن الخطوة الأولى تتعلق بتنصيب المجالس البلدية والتي تكون بعد 8 أيام من إعلان النتائج، وبعد مدة 5 أيام من تاريخ تنصيب المجالس يكون الانتخاب لتعيين رئيس البلدية.

أحمد ذيب

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية
مساء الخير..

الحق الرد

بلسان:

جمـــال لعـلامي

التغيـير..

إلاّ لمن أبـى واستكـبر

انتهى الموعد المحلي ليوم 27 نوفمبر 2021، لتكون آخر محطة في مسيرة ومسار التغيير والإصلاحات والبناء المؤسساتي الهادف إلى بناء الجزائر الجديدة، ومع هذه النهاية التي ما هي إلاّ بداية، انتهى عهد التزوير وتضخيم الأرقام، وسقط بُعبع شراء الذمم بالمال الفاسد و"الشكارة" التي دفنتها الإرادة الشعبية للأبد.

الأبواب مفتوحة الآن بقوة للمنتخبين الجُدد من أجل الانخراط في مسعى ومهمة التغيير، شريطة أن يكون التنفيذ بالتي هي أحسن بعيدا عن العقليات البائدة، الهاربة والمهرّبة من العهد البائد الذي أسقطه الحراك الأصلي والأصيل، والحال أن ممثلي الشعب دخلوا امتحانا حقيقيا، فإمّا سيكرّمون أو يهانون بعد انتهاء عهدته أو ربما خلال سنواتها الخمس.

لقد اختار المواطنون ممثليهم بكل حرية وسيادة وشفافية، ومارست الأحزاب و"الأحرار" وآلاف المترشحين حقهم وواجبهم في المراقبة وحراسة الصناديق، وبإجماع هؤلاء وأولئك كانت العملية الانتخابية مثل التشريعيات وقبلهما استفتاء الدستور ورئاسيات 12 ديسمبر 2019، نزيهة أنتجت مؤسسات "حلال" على حدّ تعبير رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات.

التزوير وعقلية التكسير أضحت جزءا من الماضي، ولذلك من الضروري تغيير ذهنيات التسيير والتدبير البالية، وتلك التي أكل عليها الدهر وشرب، وهذا مسلك صحيح من المسالك التي ينبغي اتباعها لتفكيك الألغام المتبقية، وتفادي فضائح ومهازل وفساد ورداءة و "بريكولاج" و"صابوطاج" السنوات المريضة التي فرملت كلّ شيء.

أبواب المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، البلدية والولائية، وكذلك نوافذها وكل مداخلها ومخارجها، مفتوحة الآن على مصراعيها لتنفيذ التغيير والإصلاحات، حتى يكون بناء الجزائر الجديدة من القاعدة أيضا، وقد انطلق بالسرعة القصوى من القمة بقرارات جريئة وإجراءات ثورية وتاريخية، كفيلة بإنجاح المسعى الوطني الذي يريده ويحلم به كافة الجزائريين والخيّرين.

انتهى عهد النّهب والسلب و"الحلب"، الذي حوّل للأسف خلال سنوات طويلة، المنتخبين المحليين بالبلديات والولايات، إلى "بزناسية" وسماسرة ومفسدين، في نظر الأغلبية الساحقة والمسحوقة من المواطنين الذين كرهوا الانتخابات نظرا لهذا السبب والمبرّر، فكانت المقاطعة والقطيعة مع ممثلين مزيّفين ووهميين للشعب لعقود من زمن مضى ولا يرغب الجميع في عودته.

على الفائزين في انتخابات 27 نوفمبر 2021، أن يفوا بوعودهم وعهودهم والتزاماتهم، ولا تكون خطابات خلال الحملة مجرّد "أغنية" موسمية مشروخة، لن يسمع المواطن مثيلها إلاّ عندما تعود الانتخابات، وليعلم المنتخبون الجُدد أن العصر تغيّر، وأن الشعب تغيّر، وأن الدولة تغيّرت كذلك، ولم تعد متفرّجا أو متواطئا بالسكوت مثلما كان ساريا لفترة طويلة، ضربت سمعة المؤسسات المنتخبة في الصميم ووأدت الثقة في مقبرة العشوائية والفوضى.

مهما كانت القراءات والتأويلات والتفسيرات المرافقة للنتائج الأولية وبعدها الرسمية لنتائج الانتخابات المحلية، فإن الخارطة السياسية تغيّرت من دون شك، ولم تعد بتلك الصورة النمطية والكلاسيكية السابقة، ويبقى الرهان في المرحلة القادمة، على "الأميار" ورؤساء المجالس الولائية، وكذا كل المنتخبين من مختلف الأحزاب والمستقلين أن يغيّروا ما بأنفسهم حتى تتغيّر الأمور.

نعم، التغيير لا يكون بمطالبة الآخر فقط بالتغيير، وإنّما أيضا بالانخراط في هذا التغيير ليكون قولا وفعلا وعملا، هنا وهناك وليس في هذا "مزيّة" أو "هديّة"، ولا يجب على المرجّفين والمشككين والمقامرين انتظار جزاء أو شكورا، ما لم تصدق نواياهم وتنظف قلوبهم من كل وسواس خنّاس وشيطان رجيم!

الأفـــلان يتصـــدر ؛لأن الهيئـــة الناخبـــة لا تتغـــير

أ. بن نعوم

إن تصدر حزب جبهة التحرير لنتائج الانتخابات المحلية البلدية والولائية ، يكرس القاعدة التي لطالما اعتبرناها المقياس الأنجع لقياس شعبية أي حزب سياسي ، و هو انتشاره جغرافيا بهياكله القاعدية التي تضمن له الفوز بمقاعد المجالس المنتخبة لغياب المنافس أحيانا، و بحكم الأقدمية في النضال و التواصل مع الناخبين ، و هي عوامل جعلت الأفالان صاحب المراتب الأولى من حيث عدد قوائم المترشحين للاستحقاقين المحليين ، و بالتالي عدد المترشحين ، و عدد الأصوات المحصل عليها ثم عدد المقاعد فعدد البلديات و الولايات ، و هي نتائج تكرس هيمنة الحزب على المجالس المنتخبة بدء بالبرلمان بغرفتيه ، و انتهاء بالمجالس المنتخبة البلدية و الولائية ، و هو ما يعطي للأحزاب الوطنية فرصة سانحة للتحالف المدعم لمشروع إقامة الجزائر الجديدة ، التي يعد بها برنامج رئيس الجمهورية ، ذي الأهداف و الأبعاد الوطنية. و بهذه النتائج الموفقة في الاستحواذ على ريادة التيار الوطني ، و تحييد بقية التيارات السياسية استطاع الأفالان فرض نفسه مجددا على الساحة السياسية الجزائرية رغم ما تعرض له من انتقادات لاذعة من خصومه السياسيين مستغلين موقف الحراك الشعبي من أحزاب الموالاة للنظام السابق ، و للطبقة السياسية عامة ، و هي ظروف اعتاد عليها الحزب العتيد سواء خلال فترة الحزب الواحد أو بعد التعددية السياسية .فأصبح المشوار السياسي للحزب و تجاربه المختلفة في ممارسة الحكم أو في المعارضة ، بمثابة الدرع التي تقيه عواقب الأزمات التي تعترض أو اعترضت مشواره النضالي . إن الأسس المتينة التي بني عليها الأفالان ، تفرض الاعتراف مبدئيا بالموقع الريادي الذي يحتله الحزب العتيد على الخارطة السياسية للبلاد . و تتجلى مؤشرات هذه الريادة في الدفاع عن قيم ثورة نوفمبر ، و هي القيم التي أصبحت إرثا مشتركا لجميع التشكيلات السياسية التي أنتجتها التعددية الحزبية، غير أن الفضل للأصل حتى و إن تميز الفرع .

هيكلة الحزب و أسلوب اختيار قياداته

و زيادة على ذلك لا يشعر مناضلو الحزب العتيد بأية عقدة تجاه أي من التيارات السياسية الناشطة في البلاد ، فالبعد الديموقراطي هو أحد أبعاد حزبهم ويتفقون مع المناضلين في سبيل الديمقراطية ويسعون معهم لترسيخها و يقدمون المثل و النموذج في الاحتكام إلى قواعدها حتى في هيكلة الحزب و أسلوب اختيار قياداته من القمة إلى القاعدة و التداول على المناصب بما فيها منصب الأمين العام للحزب الذي تقلده منذ الاستقلال إلى اليوم 14 أمينا عاما بمعدل يقل عن 5 سنوات لكل واحد منهم . كما يؤكدون أنهم كانوا سباقين في الدفاع عن البعد الاجتماعي للدولة الجزائرية،و يناضلون من أجل تكريس العدالة الاجتماعية كإحدى خصائص النظام السياسي الجزائري.و يعتبرون أنفسهم جزءا من المدافعين عن العدالة وقيمها. وكمسلمين فإن الإسلام هو اسمنت الوحدة الوطنية لدى مناضلي الأفالان الذين يتقاسمون مع المدافعين عنه وعن قيمه نضالاتهم في مجال إثبات الهوية الدينية واللغوية للشعب الجزائري .

و بخصوص البعد الوطني يرى مناضلو الحزب العتيد أن حزبهم يمثل مدرسة للوطنية الجزائرية تخرج منها جل القيادات السياسية الحزبية الناشطة في الساحة الجزائرية، حتى و إن لم يتقيد بعضهم بالنموذج المتميز للوطنية الجزائرية في سلوكهم الشخصي أو نشاطهم السياسي . و لذا يفضل الكثيرمن الشباب الطامح في دخول المعترك السياسي، دخوله عبر بوابة الأفالان باعتبارها المدرسة الأم للوطنية الجزائرية،بدلا من الدخول عبر بوابات المدارس المتفرعة عنها .

الإنجازات هي المقياس الموضوعي لتقييم نشاط القوى السياسية

و ما دامت الإنجازات هي المقياس الموضوعي لتقييم نشاط القوى السياسية فإن جبهة التحرير و مناضليها يستعرضون سجلا حافلا بإنجازات حزبهم المادية و المعنوية و في جميع المجالات، و لا سيما دمقرطة التعليم و تمكين أكثر من مليون و نصف من الشباب الجزائري من الاستفادة من التعليم الجامعي ، فضلا عن الطب المجاني و الثورات الثلاث . حيث احتضن الحزب العتيد جميع القوى الفاعلة في المجتمع ليتحول إلى حزب جماهيري جعل من منخرطيه سواعد للتنمية السياسية و الاقتصادية خلافا لأحزاب أخرى جاءت بها التعددية الحزبية . كما أن الأفالان ما زال وفيا لتقاليده المتمثلة في وضع مصلحة الحزب فوق أي اعتبار ، فالأحزاب وجدت لتكون في الحكم ، أما المعارضة فهي مرحلة مؤقتة في حياة الأحزاب ، أو هكذا ينبغي أن تكون .و الأفالان قد نجح إلى حد كبير في هذا النهج بالتضحية بـ13 أمينا عاما في فترة ما بعد الاستقلال ، خلافا لكثير من الأحزاب المنافسة . و هكذا قد لا تكون تجربة الأفالان في الحكم أو في المعارضة ، تجربة مثالية ، غير أنها تبقى تجربة واقعية استطاعت مسايرة و تسيير مرحلة ما بعد حرب التحرير و ما بعد 132 سنة من الاستعمار الاستيطاني و مخلفاته الكارثية على كافة الأصعدة ، كما استطاعت التعامل مع أحداث و مخلفات العشرية السوداء بما ضمن لها الديمومة و العودة القوية إلى الساحة السياسية ، و هو ما يجعلها تجربة جديرة بالاهتمام ، ولم لا بالاقتداء لبناء أحزاب قوية تجسد مبدأ التداول على الحكم؟ ولكن ما يوجب الحذر منه ، هو أن الشعبية عامل متغير ، خاصة إذا كانت بفضل هيئة ناخبة وفية للحزب العتيد ، لكنها عرضة للانحسار جراء عوامل الدهر ، لأن تجدد هذه الهيئة الناخبة

الشعب

هاجس الانسداد يخيّم على المجالس

المحليات تعيد إنتاج «فسيفساء» التشريعيات

أكدت النتائج المؤقتة لانتخاب المجالس الشعبية البلدية والولائية المسبقة، احتفاظ القوى السياسية المسيطرة على المجلس الشعبي الوطني حاليا، بمراكزها، ولم تسجل أية مفاجآت تذكر. فيما برز «الانسداد» كهاجس يمكن أن يعيق السير العادي للجماعات المحلية، بفعل القوانين الجديدة.

حمزة محصول

امتد وصف «الفسيفساء» السياسية الذي لطالما لازم التوقعات، بشأن تشريعيات جوان الماضي، للمجالس النيابية المحلية، وفق ما أظهرته النتائج الأولية المعلنة، أمس الأول، من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتقاسمت القوى المسيطرة حاليا على المجلس الشعبي الوطني، المشكّل الصيف الماضي، معظم مقاعد المجالس البلدية، وعددها أكثر من 24801 مقعد.

فأحزاب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، المستقلين، جبهة المستقبل، حركة مجتمع السلم والبناء الوطني، نالت حصة الأسد.

وبينما احتفظ «الأفلان» بالريادة، حدثت اختلافات طفيفة في الترتيب بين هذه التشكيلات مقارنة بالتشريعيات الماضية، تغيّرت مواقع القوائم المستقلة و«الأرندي» و«حمس» و«المستقبل» و«البناء»، ولكن دائما ضمن 6 الأوائل.

ولعل أكبر ما أثار الاهتمام في هذه النتائج، هو سرّ احتفاظ حزب جبهة التحرير الوطني بالمركز الأول في ثاني استحقاقات على التوالي، على الرغم من تغيير نظام التصويت (القائمة المفتوحة)، على الرغم من الهزات الداخلية التي يعيشها، وفوق ذلك الضرر السياسي الجسيم الذي ضرب صورته منذ 2019.

وفي وقت ارتفعت أصوات إلى مداها، تطالب بإحالته على المتحف، أبدى الحزب قوة غير عادية في الصمود أمام العواصف؛ شأنه شأن الأحزاب الأخرى المهيكلة. الأمر الذي يحتم الاعتراف بأنه «ليس من الممكن إزاحة «الأفلان»، «الأرندي»، «حمس» و«المستقبل» بالسهولة التي كان يتوقعها البعض».

تقارُب تركيبة المجالس المحلية مع تركيبة المجلس الشعبي الوطني، يفسّر بأمر أساسي والمتمثل في الوعاء الانتخابي الثابت لهذه التشكيلات السياسية، وعدم حدوث مفاجأة كبرى على صعيد نسبة المشاركة.

وقدرت النسبة في الانتخابات البلدية بـ36,58٪، وبـ34,76٪ في المجالس الولائية، بينما لم تتجاوز في التشريعيات الأخيرة 23٪، وهي زيادة في عدد الأصوات المعبرة عنها بقرابة 60٪، بحسب ما أعلنه رئيس السلطة الوطنية للانتخابات محمد شرفي.

ولم تنجح الحماسة التي لطالما ميزت الاستحقاقات المحلية، في صنع نتائج خارج التوقعات، ويمكن تفسير ذلك، بالمرونة الكبيرة التي اكتسبتها الأحزاب في مواكبة التحولات والتكيف معها بسرعة فائقة.

إذ يعتبر تدوير الإطارات وتنقلها بين الأحزاب ذاتها، عاملا حاسما في بقاء الخارطة السياسية على ما هي عليه منذ الصائفة الماضية. فحزب مثل المستقبل أو البناء الوطني، استطاعا احتواء إطارات أو مناضلين غاضبين انشقوا عن أحزاب أخرى ولديهم رصيد معين من القبول الشعبي، أو لم يجدوا مكانا لهم ضمن قوائم الترشيحات.

في وقت، استفاد «الأفلان» و«الأرندي»، من تجربة غربال التشريعيات، واستقطبوا مترشحين لم يسبق لهم الترشح ومن ذوي الشهادات الجامعية أو المحسوبين على النخب العلمية والمهنية، فيما فرضت حسابات الربح والخسارة في التسويق السياسي على فئات واسعة دخول المعترك بقوائم مستقلة للتملص من سوابق سيئة للعمل الحزبي.

بقاء «الأفلان» في الريادة، لا يعني أنه من دون تكلفة، فقد خسر الحزب عدة مقاعد، مقارنة بانتخابات 2017، فقد تدحرج من 161 مقعد في المجلس الشعبي الوطني إلى 98 مقعدا في التشريعيات الأخيرة.

وحسم لحد الآن 124 بلدية، بينما فاز بـ603 بلدية سنة 2017، فاقدا في المجمل قرابة 2000 مقعد في المجالس البلدية، وعليه الآن الدخول في تحالفات بحسابات معقدة إذا ما أراد الفوز برئاسة عدد أكبر من المجالس.

وعلى ذكر التحالفات، تصاعدت حدة المخاوف من حدوث انسداد داخل البلديات والمجالس الولائية، بسبب فسيفساء النتائج من جهة ونظرا لبنود الأمر المعدل لقانون البلدية المحدد لطرق انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي من قبل الأعضاء الفائزين بالمقاعد.

وإذا كان منصب الرئيس قد يُحسم بالتحالف، فإن توزيع المهام على نواب الرئيس ورؤساء اللجان، دائما يفجر فتناً لا تنتهي بعديد البلديات، وينتظر أن يعالج قانون البلدية والولاية، الذي سيعدل سنة 2022، كل هذه الاختلالات التي برزت في الميدان

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

سجل أكثر من مليون صوت لوحده في محليات 27 نوفمبر

حزب الأوراق الملغاة.. دائم الحضور والمشاركة في الانتخابات!

مرة أخرى وفي انتخابات أخرى، تسجل الأوراق الملغاة في اقتراع محليات 27 نوفمبر الفارط رقما قياسيا، يجعلها تتصدر قائمة الفائزين من الأحزاب المشاركة وأكبر حزب سياسي في الجزائر. فمن هم منخرطو هذا "الحزب غير المعتمد" لدى وزارة الداخلية، الذي يحافظ على مكانته في الخريطة الانتخابية من اقتراع لآخر؟

● لم تنزل ا
سنوات عن تحقيق مليون صوت في مختلف المواعيد الانتخابية التي عرفتها الجزائر في السنوات الماضية، سواء أكانت رئاسية أو برلمانية أو محلية، وظل الوعاء الانتخابي لهذه الظاهرة الانتخابية (الأوراق الملغاة) محافظا على عدد منخرطيه، رغم التغييرات التي أدرجت على قانون الانتخابات.

وإذا كانت المقاطعة أو العزوف الانتخابي كسلوك يمكن تفسيره سياسيا واجتماعيا، فإنه من الصعب معرفة توجهات أصحاب الأوراق الملغاة الذين يتنقلون بقوة إلى مراكز الاقتراع فقط من أجل وضع ورقة تصويت تصنف في نهاية عمليات الفرز بـ"ملغاة".

هل يمكن اعتبار ذلك رسالة على عدم الاقتناع بمجموع مرشحي الأحزاب وعدم اعتراف بوجودهم، لذلك يلجأ هؤلاء إلى وضع أوراق تصويت لا تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخابات؟ قد يكون جزء من ذلك صحيحا، لكنه لا يمكن اعتبار مليون ورقة ملغاة مصنفة تحت هذه الرسالة، بحكم تعدد الأسباب التي تحكم على أوراق التصويت تلك بأنها ملغاة، لأن فيها من يحمل خربشات وأخرى بها ظرف فارغ ومنها الملطخة بالحبر أو بها قوائم مرشحين غير تلك المعتمدة رسميا في الاقتراع أو بها صور كرتون وملصقات إشهارية.

هل يعد عامل الأمية المتفشي، خصوصا لدى شريحة المسنين وهم الأكثر إقبالا ومشاركة على مر السنين في الانتخابات، سببا في إسقاط أوراقهم الانتخابية وتصنيفها في خانة "الملغاة" لعدم قدرتهم على فهم إجراءات القانون الانتخابي الذي تم تعديله في العديد من المرات، ولم تحقق الحملات التحسيسية فهمه لدى هؤلاء الناخبين، وبالتالي فإن تعقيدات قانون الانتخابات الحالي وراء الإفراز الطبيعي لهذا الكم الهائل من الأوراق الملغاة؟

هل يمكن تصنيف هؤلاء ضمن الذين لا يؤمنون بالعملية الانتخابية وتجدهم يشاركون فيها من أجل وضع "الختم" على بطاقة الناخب، في سياق خوف تولد لديهم منذ سنوات من الإدارة التي قد تشترط عليهم، حسبهم، بطاقة الناخب مختومة عند إيداع ملفات السكن أو العمل أو الترحيل من الأحياء القصديرية، لذلك يذهبون إلى مراكز الاقتراع من أجل ختم بطاقة الناخب فقط ولا يهمهم باقي العملية الانتخابية.

لكن عندما يتكرر سيناريو مليون ورقة ملغاة عند كل موعد انتخابي، فيجب طرح السؤال: هل مثل هذا السلوك الانتخابي مجرد صدفة ونزعة انفرادية خاصة لدى الأفراد؟ أم أنه فعل منظم تقف وراءه تنظيمات تشتغل في الخفاء، تجند أنصارها في المواعيد الانتخابية، سواء لإفساد "العرس" بمثل هذه الأوراق الملغاة أو لإرسال رسائل "مشفرة" لمن يهمه الأمر بأن الخريطة الحزبية المتواجدة في الساحة لا تمثلها، لذلك تصوت بأوراق ملغاة؟

رغم تكرار هذه النسب المليونية من الأوراق الملغاة، إلا أن التعامل معها من قبل السلطات أو الطبقة السياسية والحزبية ظل لا يتعدى "القدر المنزل" دون الذهاب أبعد من ذلك في إشراك المختصين وعلماء الاجتماع والنفس لدراسة وتحليل هذه السلوكيات ومعرفة الأبيض من الأسود فيها، حتى لا تبقى الأصوات الملغاة أكبر حزب غير معتمد في الجزائر وبأكبر عدد من الأصوات ولكن من دون وجود تمثيل له في المؤسسات المنتخبة.

ح. س

رغم اعترافها بتغير السلوك الانتخابي

الأحزاب التقليدية منتشية بالمشاركة والنتائج

● سجلت الأحزاب المشاركة والفائزة في الانتخابات المحلية موقفها وملاحظاتها في النتائج المعلن عنها، أول أمس، من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وبدت "منتشية" لما اعتبرته مضاعفة تواجدها في المجالس المحلية المنتخبة، رغم اعترافها بتغير السلوك الانتخابي.

فالأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، أبو الفضل بعجي، بدا منتشيا بالتفوق الذي تحقق في ثاني استحقاق يجري تحت إشرافه. ويعتبر بعجي، في ندوة صحفية خصصها لتقييم النتائج، أن تصدر الحزب في الانتخابات بـ5978 مقعد في 124 بلدية و471 مقعد في المجالس الولائية دليل على "صحة النهج" الذي سار عليه و"رد قوي على المشككين الذين حاولوا زعزعة الجبهة في مرحلة حساسة".

وقدم بعجي فوز الحزب بأكثر المقاعد على أنه "انتصار الشعب لجبهة التحرير الوطني مرة أخرى، رغم صعوبة التكيف مع التغييرات الكبيرة التي شهدها من حيث الخطاب السياسي والممارسة".

وبالنسبة لحركة مجتمع السلم المعارضة، فهي كذلك استعرضت عضلاتها بما وصفته بـ"الالتفاف الشعبي حول الحركة وقوائمها الولائية والبلدية رغم الصعوبات والإكراهات، والنجاح من حيث العضوية في أكثر من 95٪ من المجالس الشعبية الولائية والبلدية، إلى جانب النجاح في ولايات ذات رمزية وثقل شعبي وسياسي"، حسب ما جاء في بيان لمكتبها التنفيذي المجتمع لتقييم نتائج الانتخابات المحلية.

أما التجمع الوطني الديمقراطي الذي حل في المرتبة الثانية، محافظا على موقعه المحقق في التشريعيات، فقد قال المكلف بالإعلام على مستواه، الصافي لعرابي، إن النتائج الأولية "منطقية وواقعية وأثبتت تجذر الحزب في الأوساط الشعبية".

وأكد لعرابي في تصريحات صحفية أن نسبة المشاركة كانت "مقبولة جدا مقارنة بالتشريعيات الماضية"، قائلا "من راهن على إقصاء التجمع الوطني الديمقراطي أجابه الشعب، وهي رسالة قوية على أن الحزب سيبقى سندا للدولة وخادما للمواطن".

بدوره، تفاعل رئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، مع النتائج وأشاد بـ"المشاركة الشعبية في هذه الاستحقاقات" واعتبرها "خطوة نحو عودة الثقة بين المواطن والعملية الانتخابية"، مشيرا إلى أن الحركة "تقدمت عبر مختلف الولايات والبلديات".

ويرى بن قرينة في تقييمه للانتخابات أنها "خطوة هامة في استكمال بناء المؤسسات الشعبية واستقرار مؤسسات الجمهورية وتكريس الشرعية الشعبية للمجالس المنتخبة".

وقد خلت تصريحات القيادات الحزبية من شكاوى العنف أو محاولات تزوير مثلما جرى في انتخابات سابقة، ولم تصدر أغلب الأحزاب التي تحصلت على مقاعد مواقف إزاء العملية، بالرغم من أن العديد منها تواجد في الكثير من المجالس، على غرار جبهة القوى الاشتراكية وحزب صوت الشعب والفجر الجديد وجبهة الجزائر الجديدة وحزب الكرامة وغيرها.

م. ف. عثماني

تحالفات غير طبيعية وممارسات مشبوهة لتشكيل المجالس المنتخبة

شراء الذمم.. طرد من الباب فعاد من النافذة!

● نظام الانتخابات أخل بالمنافسة الشريفة وهضم حقوق الفائزين
● ثغرات القانون زعزعت ثقة في المترشحين

● لم يتمكن المشرع في قانون نظام الانتخابات من التصدي لظاهرة شراء الذمم وتوظيف المال لترتيب أوراق المجالس البلدية والولائية.

فرغم الحزم الذي أبدته السلطات العليا لمنع تسلل المال القذر إلى القوائم الانتخابية ورغم الجهود التي قادتها سلطة الانتخابات بمعية شركائها في الأجهزة الأمنية والإدارية لتطهير العملية الانتخابية من المشبوهين والمسبوقين "ماليا"، بلغت حد الإفراط في "زبر" القوائم، إلا أن لذة "الرئاسة" البلدية أنست المترشحين أخلاق التنافس الشريف وأعادت المال الفاسد من النافذة بعدما طرد من الباب طيلة فترة الترشيحات، فما يحدث منذ ليلة السابع والعشرين نوفمبر إلى يومنا هذا يضرب مصداقية الانتخابات (في الكثير من المناطق) ويقضي على المنافسة الشريفة داخل القوائم ويهضم حقوق المترشحين الفائزين أيضا.

التجاوزات التي ارتبطت بعمليات "تخياط" "التحالفات بين الكتل الفائزة التي لم تحقق الأغلبية المطلقة صارت حديث العام والخاص محليا ووطنيا، فعمليات البيع والشراء والخيانات والتلاعبات أحدثت صدمة كبيرة لدى الناخبين، لأن معدي نظام الانتخابات الجديد قد وقعوا في بعض الاختلالات، لاسيما في الجانب المتعلق باختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه. كما فتحت الثغرات الظاهرة عقب الانتخابات الباب واسعا أمام مصادرة جماعية لإرادة الناخبين، بل تسببت في غبن غير مسبوق تعرض له بعض المترشحين، بعدما فتح الباب لتكريس ممارسات سلبية أثناء تشكيل المجالس.

الصدمات التي تعرض لها الفائزون بعدد الأصوات، خاصة الذين لم يتعدوا نسبة 35 بالمائة، لم تعد حبيسة القوائم والتشكيلات السياسية بل امتدت لتشمل جموع الناخبين. فبين ليلة وضحاها يتحول الفائز بأكبر عدد من الأصوات المعبر عنها إلى مراكز متأخرة بفعل التحالفات المريبة التي تحدث بين الكتل الأخرى حتى وإن كانت وحيدة المقعد المحصل عليه. ورغم التحذيرات التي سبقت العملية الانتخابية الأخيرة بخصوص إغفال الحالات الاستثنائية التي تقيد المجلس وجوبا، مثل حالة حضور الأعضاء بعد خمسة (05) أيام، فإن ذلك فتح المجال للمضايقات وللممارسات السلبية من طرف المنتخبين وخاصة في "الكولسة"، حيث كان من الأجدر، حسب متابعين، "أن توضع مادة صريحة تضمن تنصيب المجلس وتضبط كيفيات ذلك".

.. تحالفات موثقة بعيدا عن أعين السلطة

ومن الممارسات التي انتشرت خارج الإطار القانوني للانتخابات، لجوء الكثير من المنتخبين الجدد إلى عقد تحالفات مشبوهة وتوثيق بنودها لدى مكاتب التوثيق العمومي، تلزم الأطراف ببنود معينة لا يعتد بها، وتبقى تلك التعهدات متداولة في إطار ضيق بعيدا عن رقابة سلطة الانتخابات. ويجمع متابعون ومترشحون تحدثوا إلى "الخبر" على أنه "كان يتعين على المشرع وضع آلية تنظيمية تشرف على رقابة عملية انتخاب الرئيس وذلك بحضور مندوبي السلطة المستقلة لضمان الشفافية وقانونية العملية". هفوات أخرى برزت في قانون الانتخابات كرست مصادرة إرادة الناخب وتسببت بطريقة غير مباشرة في غبن المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، حيث كان من الأجدر، كما يقول المعنيون الذين تحدثوا إلى "الخبر"، "أن يترك الترشح للحاصل على العدد الأكبر من الأصوات داخل القائمة وهذا ما يفعل المنافسة الشريفة داخل القائمة ويحافظ على الحقوق لكل مرشح".

وقال متصدر قائمة حزبية عن حزب صوت الشعب لـ"الخبر" إن بعض مواد نظام الانتخابات ظهر أنها "مخيبة"، حيث إن المشرع، حسبه، "منح الفرصة للقوائم التي تحصلت على عدد ضئيل من المقاعد حتى تقدم مرشحا عنها، لكن في حال ترشح فائز عن قائمة فائزة فإنه ينافس على مقعد واحد لرئاسة المجلس وهذا ما يترك الفرصة للعودة إلى الممارسات القديمة اللاأخلاقية". ومن المآخذ التي تحوم نظام الانتخابات، حسب مصادر حزبية، هو في حال عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات، يجرى دور ثان بين الأول والثاني، حيث لم توضح القوة القاهرة والحالات الاستثنائية التي يمكن أن تطرأ خلال فترة هذه العملية. ويجمع مشاركون في الاستحقاق الانتخابي الأخير على أنه كان يتعين على معدي هذا القانون الاحتفاظ بتطبيق أحكام المادة 65 حينما كانت فيها العبرة للقائمة المتحصلة على الأغلبية في الأصوات وهذا تفاديا لهدر حقوق المترشحين وصيانة الثقة التي وضعها الشعب في المنتخبين، كما لو أقرت ضرورة تمثيل إجباري لكل الأطياف السياسية والتشكيلات المختلفة للمجلس تحديد نسبة لشغل بعض اللجان أو الملاحق.

أحمد حمداني

عبد العزيز بلعيد يقول إن حزبه راح ضحية لها

التجاوزات الانتخابية والذهنيات القديمة متواصلة

● قال عبد العزيز بلعيد، رئيس جبهة المستقبل، إن محليات 27 نوفمبر الماضي عرفت تجاوزات من طرف جهات لها حسابات ضيقة، مؤكدا على ضرورة إبعاد هذه الممارسات السابقة، وأشار إلى ضرورة مراجعة قانون البلدية والولاية لتحرير المبادرات والمجالس المنتخبة لبناء جزائر جديدة. وتأسف بلعيد، في ندوة صحفية نشطها أمس بالمقر الوطني للحزب، على ما وصفها بالتجاوزات التي عرفتها الانتخابات، خاصة وجود تدخلات في الكثير من الولايات لكسر وعرقلة وصول أصوات الناخبين إلى المترشحين، مشيرا إلى "أن هذه الذهنية ومثل هذه الممارسات لا يمكن أن تأخذنا بعيدا". وتابع بلعيد أن حزبه كثيرا ما ذهب ضحية هذه الممارسات التي تعرقل السير الحسن للعملية الانتخابية من جانب جهات لها حسابات ضيقة تعمل وفق ممارسات وتقنيات معروفة. وأضاف أن "المستقبل" تتغاضى في الكثير من الأحيان عن تجاوزات تذهب ضحية لها، تفاديا للتفرقة وحرصا على أمن واستقرار الوطن.

ويحمل بلعيد مسؤولية ما يقع إلى مسيري العملية الانتخابية وليس المترشحين أنفسهم، "لأن من يسير العملية الانتخابية في الأساس لا يخطئ"، مؤكدا أن جبهة المستقبل صادقة في نواياها كما أن رئيس الجمهورية صادق، في الوقت الذي لاتزال عقليات قديمة وبليدة تحاول العرقلة. وأضاف أن المحليات شهدت بعض العراقيل، خاصة قبل الانتخابات، حيث كانت التصفيات في القوائم متباينة وعرفت العديد من الطعون وعانى الكثير من المناضلين خلال هذه المرحلة.

ورافع بلعيد لتعديل قانون البلدية والولاية للسماح للأحزاب بتجسيد برنامجها على المستوى المحلي، مؤكدا أنه من غير الممكن تسيير البلديات بالذهنيات السابقة التي تسيطر فيها سلطة الإدارة على المنتخب. وأشار بلعيد إلى أن المحليات الأخيرة ليست آخر محطة انتخابية، لكنها محطة مهمة في بناء المجالس المنتخبة، مجددا التأكيد على أن حزبه منفتح على كل القوى السياسية، حيث لا يوجد في الساحة الوطنية من تراه الجبهة خصما، بل تنسق مع الكل خدمة للوطن واستقراره.

ب. سليم

في قراءتهم للنتائج الأولية..محللون سياسيون لـ"الحوار":

هيكلة الأحزاب التقليدية وراء صدارتها في المحليات

أفرزت الانتخابات المحلية حصيلتها بعد مخاض عسير تجلت ملامحه في شدة التنافس ودرجة الاستقطاب بين الأحزاب السياسية، بغرض التموقع بقوة في الخريطة السياسية التي على ما يبدو لم تتغير آفاق حدودها إلا بشكل طفيف ونسبي.

اعمر باي

وأكد المحلل السياسي والأستاذ الجامعي محمد بوسعادي، في تصريح للحوار، أن نتائج الانتخابات المحلية والولائية التي أعلن عنها رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي في ندوة صحفية أمس الأول، لم تفض أي جديد، ولم تحدث أي مفاجأة على غرار ما سبق من انتخابات.

وأضاف بوسعادي أن الأحزاب العريقة الكلاسيكية مثل حزب جبهة التحرير الوطني أو الأرندي في كل مرة تكتسح المشهد الانتخابي نظير أنها أحزاب مهيكلة ومنظمة بالمقارنة مع الأحزاب أو التيارات السياسية الأخرى المعتمدة والمشاركة في أي استحقاق وطني.

وأشار بوسعادي إلى أن العملية الانتخابية تمس في الغالب مناضلي ومتعاطفي هذه الأحزاب الكلاسيكية التي تملك قاعدة شعبية لا يستهان بها، ما يؤهلها للفوز في أي استحقاقات انتخابية.

وأكد محمد بوسعادي أن القاعدة الانتخابية في الجزائر باتت تفرض على أي حزب أن يكون مهيكلا ومنظما وله عدد معتبر من المناضلين والمؤيدين للفوز بالانتخابات عوض هذا لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز هذه القاعدة إذا غاب أي شرط فيها حتى ولو كان الرهان على مدخلات أخرى تبقى ثانوية في نظر الناخب الجزائري بالخصوص.

وفي سياق متصل، بخصوص تراجع بعض الأحزاب الأخرى في الترتيب الانتخابي، أكد بوسعادي أنه وجب التفريق بين الأحزاب كمشروع سياسي وبين التيار المنطوية تحته أو المتشبعة بإيديولوجيته، ومنه فإن التدقيق والتمحيص في نتائج الانتخابات المعلن عنها يتضح لنا أن الأحزاب السياسية المحسوبة على التيار الإسلامي تقلصت، بدليل عدد الدوائر التي شاركت فيها، سواء في المجالس البلدية أو حتى الولائية، رغم أن بعضها حقق نتائج وقفزة نوعية مقارنة بالمحطات السابقة.

نتائج المحليات مغايرة للتشريعيات

بدوره، أكد أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الجزائر وحيد بوطبيق، أن نتائج الانتخابات المحلية والولائية التي تم الإعلان عنها من طرف السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة وتنظيم الانتخابات كانت مغايرة لما تم تحصيله في الانتخابات التشريعية، نظير فارق نسبة المشاركة ومستوى التجاوب من طرف الناخبين مع هذا الاستحقاق الانتخابي المحلي.

وأضاف بوطبيق أن ارتفاع نسبة المشاركة من طرف الناخبين في هذه الانتخابات المحلية مرده إلى عدة أسباب، أبرزها الإرادة السياسية التي أولت أهمية قصوى لأخلقة العمل السياسي، والذي تم ترجمته بالفعل عن طريق قوانين ردعية لكل من يخالف أو يتجاوز الإطار الأخلاقي والقانوني المحيط بالعملية الانتخابية عكس الممارسات التي كانت تتم في السابق.

وأضاف بوطبيق أن القانون العضوي للانتخابات أفرز نخبة وطبقة سياسية جديدة أعطيت الأولوية فيها لفئة الشباب ذي المستوى التعليمي الجامعي والكفاءة العالية، ما ينعكس إيجابا على الحياة الاجتماعية والسياسية في الجزائر، بحكم أن الشباب الجامعي يستطيع التفاعل والتعاطي بأسلوب سلس ومرن وناجع مع المصالح المختلفة في البلدية والدائرة والولاية، وهذا ما يخدم ويترجم فعليا تطلعات المواطن والمجتمع على حد سواء.

وأشار بوطبيق إلى أن الحقل السياسي في الجزائر بالقياس إلى هذه المعطيات تجاوز فعليا مرحلة الهرج والمرج والكرنفال والتعفن السياسي الهدام والمشبوه إلى مرحلة جديدة تعطي الأمل في التغيير وتحييد هذه السلوكيات بصفة قطعية.

وأضاف بوطبيق أن هذه الانتخابات أفضت إلى نوع من الاطمئنان والسكينة لدى المجتمع والمواطن بصفة خاصة، بما يعطيه المجال للاستشراف بأن الواجب عليه في المستقبل الانخراط أكثر في العملية الانتخابية، من زاوية ناخب أو مترشح أو حتى نخبة، باعتبار أن صوته أضحى اليوم مصونا، والصندوق هو من يفرز ويقرر لمن تكون له الأحقية والكلمة العليا بكل شفافية ونزاهة ومهنية، ما ينجر عنه رجوع للحياة السياسية، تتجسد مظاهرها في المشاركة التي يتوقع ارتفاعها في المستقبل عوض الانكماش والتراجع السلبي.

وفي سياق متصل، أكد بوطبيق أن الملفت للنظر في هذه الانتخابات المحلية والولائية باعتبار أن الذي يستحق العلامة الكاملة هو حزب الأفافاس نظير إقدامه على المشاركة في هذا الاستحقاق الانتخابي في شكل عمل سياسي وطني بامتياز، قاطعا الطريق أمام المغامرين والمشبوهين لتفتيت وتمزيق الوحدة الوطنية وأظهر أن هذا الحزب لا يتوانى في الدفاع عن المصالح العليا للوطن إذا استشعر الخطر أو اقترب، وهذا هو المطلوب ضمن هذا الظرف الحساس، وهو إعادة البناء المؤسساتي للدولة الذي يحتاج انخراط الجميع فيه بعيدا عن أي تجاذبات ومناكفات سياسية.

وأكد بوطبيق أنه لا يختلف اثنان على أن الأحزاب السياسية في الجزائر شابها التصحر والإفلاس طوال الـ20 سنة الماضية بالتوازي مع الصلاحيات المحدودة للناخب، يضاف إلى ذلك إمكانية الترشح لمن هب ودب في الانتخابات، وكلها عوامل أفضت إلى عزوف وانسداد سياسي حقيقي عملت السلطة الحالية على تجاوزه وتقويض إفرازاته السلبية والسوسيولوجية المتجسدة في الصورة النمطية القاضية بأن البلدية، لا يمكن لها أن تكون نقطة ارتكاز في أي تغيير منشود، ما دفع المواطن إلى تطليق الحياة السياسية والابتعاد عنها إلى أن تغيرت هذه المقاربة بعد أن أعطت السلطة الحالية ضمانات بمنح صلاحيات أكبر للمنتخبين في المجالس البلدية والولائية مستقبلا بالتوازي مع إلقاء المسؤولية التاريخية والوطنية على فئة الشباب لاستكمال هذا المسار المؤسساتي المتعلق بمجال تسيير الشأن العام، وهو ما تضمنه الشعار العام في هذه الانتخابات المحلية "تريد التغير.. ابصم" ما أعطى جرعة من الوطنية والمسؤولية كسرت الجمود وفكت القيود ولو نسبيا، إلا أن المؤشرات التي تلوح في الأفق تؤكد بان الجزائر تسير في الاتجاه الصحيح.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

دعا إلى المساهمة في بناء اقتصاد قوي .. زيتوني:

نتائج "الأرندي" في المحليات مشرّفة

وصف الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، الطيب زيتوني، نتائج الحزب في انتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر بـ"المشرفة".

م. ي

وقال زيتوني، في أول رد فعل على هذه النتائج إن الحزب بفوزه بقرابة 5 آلاف مقعد هذا الموعد الانتخابي، يبقى قوة محورية سياسية في الساحة السياسية الوطنية، وسيلعب دوره من أجل استقرار الجزائر واستقرار مؤسساتها.
واستغل زيتوني، فرصة الإعلان عن نتائج محليات السبت المنصرم، لتهنئة كل الاحزاب التي شاركت في هذا "العرس السياسي"، معتبرا أن "المرحلة المقبلة ستعرف تحديات كثيرة وبرامج كبيرة وورشات يجب أن تفتح". ووجه المسؤول الحزبي، نداء الى منتخبي التجمع والطبقة السياسية من أجل "وضع مصلحة المواطن فوق كل اعتبار" لأن التحدي اليوم - حسبه - "كبير من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي". كما دعا زيتوني، الى "المساهمة في بناء اقتصاد قوي بمؤسسات منتخبة" مع "المشاركة في حلحلة المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المواطنون"، مبرزا أن الحزب ساهم بمشاركته في هذا الموعد في "البناء الديمقراطي وتجسيد مسار الجزائر الجديدة".

ثمّن النتائج المحققة في المحليات.. بلعيد:

جبهة المستقبل تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق طموحاتها

ثمّن رئيس جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد، النتائج التي حققها حزبه في محليات 27 نوفمبر، مشيرا إلى أن تشكيلته السياسية تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق طموحاتها.

ك. ي

وأوضح بلعيد، خلال ندوة صحفية نشطها بمقر الحزب، أن النتائج التي تحصلت عليها جبهة المستقبل "جيدة مقارنة بمحليات 2017، حيث ضاعفت عدد منتخبيها بما يجعلها تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق طموحاتها السياسية".
وقال في ذات السياق "كنا نطمح الى نتائج أحسن لكننا وقعنا ضحية لبعض التجاوزات"، لافتا إلى إمكانية التنسيق مع قوى سياسية أخرى في عدد من الولايات فيما يتعلق برئاسة المجالس الولائية.
وشدد بلعيد، على "ضرورة إعادة النظر في النتائج الخاصة بالمجالس الولائية"، كاشفا عن "إيداع جبهة المستقبل لعدد من الطعون الخاصة بالمجالس الولائية في انتظار الرد عليها". وفي تعليقه على نسبة المشاركة في الاقتراع قال السيد بلعيد، إنها "نتائج مرضية" بالنظر إلى الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد"، مشيرا إلى أن "استرجاع ثقة المواطن يتطلب الصبر والمثابرة".
واعتبر المسؤول الحزبي، أن هذا الموعد الانتخابي كان "ناجحا عموما"، معربا عن أمله في أن "يقود هذا المسار السياسي الجزائر نحو بر الأمان".
بالمناسبة دعا بلعيد، منتخبي حزبه إلى "التحلّي بالصدق والمسؤولية والشجاعة للاستجابة إلى طموحات المواطن"، قائلا في هذا الصدد "نطمح إلى جزائر جديدة برؤية جديدة وتسيير جديد".
وبخصوص قانون البلدية شدد رئيس جبهة المستقبل، على ضرورة أن "يمنح المنتخب الحرية في الطرح والمبادرة والاستثمار وبناء شراكات مع القطاعين العام والخاص وحتى مع الأجانب بهدف تحقيق التنمية التي يطمح إليها الشعب"، مضيفا أن "الجزائر الجديدة بحاجة إلى قوانين تحفيزية وليس ردعية، والبلدية هي الخلية الأساسية التي تنطلق منها التنمية".

حمس تثمّن التقدم الذي أحرزته خلال محليات 27 نوفمبر

الفصل في مسألة التحالفات حسب ظروف كل بلدية

أكدت حركة مجتمع السلم، أن إقامة تحالفات مع أحزاب أخرى على مستوى المجالس البلدية والولائية ستفصل فيها المؤسسات المحلية للحركة، بالاعتماد على المعطيات والظروف المحيطة بكل بلدية وولاية".

م. ي

وثمّنت الحركة في بيان "التقدم الجيد" الذي أحرزته في انتخابات تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية التي جرت السبت الماضي.
وجاء موقف الحركة في أعقاب الاجتماع الدوري للمكتب التنفيذي الوطني الذي خصص لتقييم نتائج الانتخابات المحلية، وثمّن من خلاله "التقدم الجيد في نتائج الانتخابات المحلية مقارنة مع مراحل سابقة ووفق الأهداف التي سطرتها مؤسسات الحركة".
وبررت الحركة موقفها بجملة مؤشرات من بينها تصدرها لعدد من المجالس الشعبية الولائية والبلدية وفي عدد المنتخبين على مستوى هذه المجالس.
كما أبرزت الحركة، النجاح المسجل من حيث العضوية بما يتجاوز 95 بالمئة في المجالس الشعبية البلدية والولائية، وهو ما يعكس التواجد الميداني في مختلف ولايات الوطن، إلى جانب النجاح في ولايات ذات رمزية وثقل شعبي وسياسي.
ووعد المكتّب التنفيذي الوطني للحركة، بتنظيم ندوة صحفية بعد الإعلان عن النتائج النهائية وتنصيب المجالس المنتخبة لتقديم "التحاليل النهائية والرؤية المستقبلية" للحركة.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

LA MOUVANCE A ACCUSÉ SES PREMIÈRES SECOUSSES AUX LÉGISLATIVES AVANT DE SOMBRER AUX DERNIÈRES LOCALES

Le naufrage islamiste

LES PARTIS islamistes paient leur position caractérisée par l'hypocrisie politique et le double langage.

HOCINE NEFFAH

Les locales ont montrée le véritable poids des partis islamistes

Les résultats définitifs des élections locales du 27 novembre dernier ont scellé le sort de l'islam politique en Algérie. Les partis de cette mouvance ont subi un échec cuisant. Nul n'attendait que les résultats obtenus par lesdits partis seraient à ce point faibles. Certes, la prestation lors des élections législatives n'était pas un exploit pour cette mouvance, mais les locales ont montré que les partis islamistes ont beaucoup perdu en popularité. Quelles sont les causes de cette débâcle sans précédent ? S'agit-il d'un sursaut de conscience ou juste une question de nuance ? Les Algériens ont suivi de près l'évolution des partis islamistes durant leur parcours politique depuis l'ouverture démocratique d'octobre à nos jours. La chose la plus remarquable dans ce parcours, c'est bien l'entrisme et le double discours qui ont sous-tendu une approche «*participationniste*», sans vraiment une opinion publique qui a fini par découvrir la vacuité des convictions moralisatrices affichées par les leaders de la famille islamiste. Laquelle a laissé, au fil des élections, poindre son «péché mignon» qui n'est autre qu'une recherche du pouvoir.

Pour ce faire, les chefs de la mouvance ont souvent eu recours à une attitude « adaptative» dans la formulation de leurs propositions politiques. Ils ont tiré beaucoup de privilèges émanant de leur participation dans les rouages de l'Etat, mais aussi leur projet théocratique visant la mise en place d'un Etat fondé sur «la chari'a». Un double objectif qui marque la contradiction des élites islamistes. Elles ont fini par perdre le soutien des électeurs et le «*respect*» de ceux qui leur ont mis le pied à l'étrier. Mais il faut dire que pendant un temps, cette duplicité leur a permis d'exister et d'avoir de l'«aura » sur l'échiquier politique national. Mais, comme cette mouvance ne sied pas à une logique politique claire et homogène, elle recourt souvent à la politique de l'autruche, c'est-à-dire une politique opportuniste où le langage n'est jamais clair. Le MSP et le FJD, principaux phares de la mouvance intégriste en Algérie, ont de tout temps cultivé l'amalgame à propos de leur projet de société. Ils se disent nationalistes quand la tendance est au nationalisme, et islamistes lorsque la montée des mouvements islamistes dans le Monde arabe se fait sentir. Ils font de la politique dans le cadre de la participation dans les gouvernements successifs juste pour se maintenir et profiter de la rente qui leur permet de préparer le contexte idoine pour déclencher leur offensive dans la perspective d'asseoir leur projet théocratique.

Cette tactique s'est faite disloquer par les évolutions politiques dans le Monde arabe en général et en Algérie en particulier. Les partis islamistes qui étaient au sein du pouvoir pendant trois décennies, ont vite essayé de se désengager de leur responsabilité en voulant se positionner dans le camp de l'opposition « printaniste » qui a envahi la Tunisie, l'Egypte,la Libye et la Syrie. Une manière de surfer sur la vague des « printemps arabes » créés par les officines étrangères. Depuis, les partis islamistes en Algérie, n'ont pu avoir une place prépondérante sur l'échiquier politique national. La raison, c'est bien leur duplicité et opportunisme de changer facilement leur discours et leur tactique.

C'est cette approche opportuniste que les Algériens viennent de disqualifier lors des dernières législatives et surtout lors des locales du 27 novembre dernier. Les élections locales ont permis de montrer le véritable poids des partis islamistes « participationnistes » dont la position reposait sur une tactique opportuniste loin des considérations relevant de l'éthique politique. Les partis islamistes paient leur position caractérisée par l'hypocrisie politique et le double langage.

La nouvelle reconfiguration de la carte politique nationale sera constituée de forces traditionnelles dites nationalo-conservatrices en l'absence de la variante islamiste qui présentait son rôle aux Algériens comme étant une œuvre de sauvegarde de la patrie, alors que la notion de la patrie n'est autre que la Oumma islamiya qui transcende les frontières nationales des Etats-nationaux. Ce qui est sûr,est le fait que les partis islamistes vivent un sale temps. Le temps du désenchantement.

H.N.

ÉLECTIONS LOCALES : Après le scrutin, les leçons

Est-ce vraiment une surprise si le Front de libération nationale (FLN) conserve son statut de première force politique du pays ? Encore faut-il relativiser l'ampleur de sa victoire. Avec 5.978 sièges dans 124 APC à travers 42 wilayas, on ne peut parler de raz-de-marée du parti, comme par le passé, qui était présent à travers tout le territoire national. Mais le FLN conserve encore des ramifications locales, et ses militants lui restent fidèles même s'ils le sont peut-être davantage au capital historique qu'il incarne qu'à son appareil. A un degré moindre, le Rassemblement nationale démocratique qui s'est constitué une base. Mais le phénomène qui a émergé à la faveur de ces élections est celui des indépendants qui arrivent en troisième position. Il mérite d'être davantage cerné car dans maints cas, on a affaire à des «dissidents» ou à des mécontents non retenus par leurs partis. Plus important, on assiste à une progressive reconfiguration de la carte politique du pays. On parle de plus en plus de certains partis comme le Front El Moustakbel qui a supplanté, au vu de ses résultats, des formations qui étaient considérées, des années durant, comme de «grosses cylindrées». Cela est manifeste quand le Mouvement El Bina de Bengrina supplante le parti du défunt Nahnah ou le Front des forces socialistes, réduits l'un et l'autre à jouer les seconds rôles. Dans les semaines qui vont suivre, les partis auront à se pencher sur les résultats et repérer de nouvelles «têtes» dont les ambitions, bien souvent, ne s'arrêtent pas au sein des APC et APW.

FLN-RND

De nouveau en tête

La cartographie politique en Algérie n'a pas connu un grand changement lors des élections locales du 27 novembre dernier. Hormis la percée plus ou moins surprenante des indépendants, ce sont les traditionnels partis, en l'occurrence le Front de libération nationale (FLN), première force politique au Parlement qui a obtenu une victoire étriquée, et le Rassemblement national démocratique (RND), arrivé en deuxième position, qui se sont distingués. Sans grande surprise, c'est le FLN qui est le grand gagnant de ce scrutin. Le parti est classé premier avec 5.978 sièges dans 124 assemblées populaires communales (APC) à travers 42 wilayas et 471 sièges aux assemblées de wilaya (APW) à travers 25 wilayas. L'ancien parti unique est suivi par le RND, avec 4.584 candidats et gérera 58 communes, en attendant d'être confirmé dans 331 autres où il a obtenu la majorité relative. En troisième position arrivent les «indépendants» avec 4.530 élus dans 91 communes avec une majorité absolue et 344 assemblées avec une majorité relative. Comme lors des législatives du mois de juin dernier, le Front El Moustakbel a confirmé sa position, en obtenant 3.262 sièges. Le parti d'Abdelaziz Belaïd est assuré de gérer au moins 34 APC où il est déjà majoritaire, en attendant de pouvoir constituer des alliances dans 228 assemblées. Il est talonné par le Mouvement El Bina avec 1.848 élus et 17 APC avec une majorité absolue. Le secrétaire général du RND, Tayeb Zitouni, s'est félicité des résultats obtenus, les qualifiant d'«honorables». Réagissant aux résultats des élections, Zitouni a indiqué dans un post sur la page Facebook du parti que «le RND demeurait une importante force politique sur la scène nationale et jouera son rôle pour la stabilité de l'Algérie et de ses institutions». Le Front des forces socialistes (FFS), qui a réussi à placer 898 élus et gérera 47 communes, estime que «ses objectifs ont été atteints». Hakim Belahcel, membre de l'instance présidentielle du parti, a, en effet, précisé via un post Facebook que «cette participation aux élections a amplement réalisé ses objectifs et son œuvre politique et pédagogique en faveur de la reconquête des acquis démocratiques et de la consécration de la volonté populaire». Et d'ajouter que cela «nous recommande davantage de lucidité et d'engagement militant». Félicitant les militants du parti qui ont fait preuve de «lucidité» et «d'abnégation» pour faire face à l'adversité, a-t-il dit, le FFS s'engage à «poursuivre le combat politique et pacifique pour l'édification d'un Etat libre, démocratique et social».

■ **Samira Azzegag**

AVIS DE POLITOLOGUES

«Les partis traditionnels sont revenus en force»

LES RÉSULTATS PRÉLIMINAIRES DES ÉLECTIONS LOCALES ONT ÉTÉ RENDUS PUBLICS PAR LE PRÉSIDENT DE L'AUTORITÉ NATIONALE INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS, Mohamed Charfi, trois jours après le scrutin qui a eu lieu samedi dernier. Conséquences prépondérantes : la consolidation du FLN et du RND sur l'échiquier politique, et l'arrivée de quelques moyennes formations qui ont brillé par des scores assez appréciables comparées à des acteurs de l'opposition jouissant habituellement de plus de présence sur la scène nationale. Analyse et lecture des politologues.

Abdelkader Soufi

Le politologue Abdelkader Soufi relève que les résultats des élections locales étaient prévisibles. «Par rapport au schéma politique, il y a eu un léger changement. Les partis traditionnels sont revenus en force, notamment le FLN qui se repositionne grâce à sa base électorale assez conséquente», note-t-il. Son maintien s'explique, selon lui, par son ancrage«dans la famille algérienne». Et d'ajouter : «Le FLN est la formation qui regroupe le plus d'adhérents et celle qui subit le plus de critiques aussi.»

Ce suffrage, poursuit Soufi, a permis aussi une confirmation des indépendants, une force hétérogène qui se cherche encore et qui veut prendre place sur la scène politique. Dans cette élection, il remarque également le retour du FFS qui a payé, souligne-t-il, le gros prix de son boycott des législatives et le RND qui se refait une santé. Quant au MSP, quand bien même ila glané quelques sièges qui lui assurent une place sur la carte politique, il reste le grand perdant dans ces élections. «Les élections communales et de wilaya accordent aux formations politiques le privilège de se positionner directement avec la population. C'est le point de jonction entre l'Etat et le citoyen. Le paysage politique sera appelé encore une fois à être modifié. Le grand problème qui réside encore, c'est l'absence d'une étude solide sur le comportement électoral que ce soit celui des électeurs ou celui des partis politiques. Il faut analyser la situation par rapport aux groupes de pression qui ont longtemps pesé sur les processus électoraux», explique Soufi.

DANS LES STANDARDS INTERNATIONAUX

Soufi considère cependant que les résultats de ce suffrage sont «plus que satisfaisants». Arguments avancés: le taux de participation représente plus du tiers de l'électorat, notant que de par le monde, la majorité silencieuse tourne autour de 40%. «Nous sommes dans les standards internationaux», affirme-t-il, mettant en avant les nouvelles approches et les nouvelles prérogatives annoncées en faveur des nouveaux élus. Le politologue Mohamed-Hassene Daouadji estime, quant à lui, que les résultats des élections locales sont quelque peu proches de ceux des législatives. «Les vainqueurs sont les mêmes et les perdants aussi.» Il remarque, à ce titre, que le taux de participation est meilleur que celui enregistré lors du précédent scrutin. Ce qui confirme l'amélioration du climat politique électoral algérien.

«Le plus important est de vivre une élection sereine et c'est le cas. Elle s'est déroulée dans le calme et la sécurité, et aucune contestation n'a été relevée. C'est la première fois que les indépendants arrachent la deuxième place. C'est aussi un acquis non négligeable. L'important aussi serait d'avoir des assemblées communales et de wilaya opérationnelles, et ce, au profit des populations locales dont les attentes sont innombrables», a-t-il insisté.

■ **Karima Alloun**

MSP-EL BINA

Satisfactions

Les formations de la mouvance islamiste se disent satisfaites des résultats obtenus lors des élections locales. C'est le cas du Mouvement de la société pour la paix (MSP) et de Mouvement El Bina qui fondent leur satisfecit sur une évaluation des résultats provisoires annoncés par l'Autorité nationale indépendante des élections. «Il s'agit incontestablement d'une réussite», lance d'emblée Salah Hocine, responsable de la communication au Mouvement El Bina d'Abdelkader Bengrina, arguant que «nous sommes passés de 100 élus locaux en 2017 à 1.840 maintenant, ce qui nous autorise à dire que c'est excellent pour nous». «Ce sont des résultats phénoménales pour nous et qui nous honorent», enchaîne-t-il, expliquant ces résultats par l'ouverture du parti : «Nous devons cette percée à notre ouverture que nous avons consentie à de nouvelles compétences, aux jeunes, à de nouvelles catégories socioprofessionnelles, en leur permettant de porter leurs candidatures sur nos listes.» Même état d'esprit chez le MSP qui se félicite grandement des résultats obtenus. «Le score réalisé nous réjouit puisque nous le qualifions de positif et nous le considérons comme étant autrement plus important et satisfaisant en comparaison avec les élections locales de 2017, où nous avons pratiquement doublé nos résultats», selon Nacer Hamdadouche, responsable de la communication au parti. En effet, lors des élections locales de 2017, le MSP avait eu 1.200 élus et actuellement, le parti a été crédité de 2.100 élus. Cette avancée du parti est notamment le fruit d'une stratégie qui a consisté à ne se présenter que dans les communes où le Mouvement avait la certitude de l'emporter. «Dans nos listes, nous nous sommes focalisés essentiellement sur les communes où nous avions la chance de réussir, ce qui s'est d'ailleurs vérifié puisque nous avons réalisé une réussite de l'ordre de 90% dans l'ensemble des communes où nous nous sommes présentés», fait-il observer, précisant que «ce score est aussi lié à une intense campagne électorale que nous avons menée aux quatre coins du pays, en sus un travail de proximité sans relâche de nos candidats et de la société civile». Cette avancée des formations de la mouvance islamiste à la faveur du scrutin locale est aussi «remarquée» par les politologues, à l'instar de Mohamed Taïbi. «Les formations islamistes ont incontestablement réussi lors de cette élection, puisqu'ils ont bénéficié de beaucoup de sièges à travers l'ensemble du pays comparativement aux élections écoulées», lance-t-il, précisant qu'«il y a un changement des rapports de force au niveau local avec l'émergence des formations islamistes».

Ph : Fouad S.

Notant que les partis de cette mouvance «ont obtenu beaucoup plus d'élus qu'avant dans plusieurs communes qui étaient jadis entre les mains des formations nationalistes». Taïbi soutient qu'il est question d'une nouvelle configuration des assemblées locales élues dans laquelle «les islamistes seront impliqués grandement dans la gestion».

■ **Fatma-Zohra Hakem**

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

LÉGITIMITÉ DES NOUVELLES INSTITUTIONS

LE PARI RÉUSSI DU PRÉSIDENT TEBBOUNE

La légitimité des élections en Algérie depuis la présidentielle de décembre 2019 «reste forte», soutiennent des observateurs, dans une lecture des résultats des élections locales de samedi dernier, annoncés par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE).

Ces élections, organisées pour la première fois, dans le calme et la sérénité, sont «réellement représentatives», estiment ces observateurs, signalant que le taux de participation «révèle qu'il n'y a pas de désintérêt pour la chose politique», dans le pays.

Pour eux, le choix de nouveaux élus locaux «n'a pas été volé et personne ne pourra, dans cette Algérie nouvelle, intenter une forme de procès en "illégitimité démocratique"».

«Les taux de participation n'entachent, en aucun cas l'élection d'illégitimité. C'est au fond ce qu'avait voulu expliquer le président Tebboune dans sa déclaration lors des dernières législatives», rappelle la source, affirmant que pour le président Tebboune, la légitimité électorale est "essentielle en démocratie».

Aujourd'hui, les Algériens sont représentés dans les différentes assemblées par des élus "légitimes, propres et patriotes», relèvent les mêmes observateurs, soulignant que le défi a été relevé par le président de la République qui n'a pas hésité, à la veille du double scrutin, à «mettre les pieds dans le plat pour assurer et rassurer les électeurs. Il a été convaincant et déterminant».

Le président de la République accomplissant son devoir électoral.

LA PROXIMITÉ UN FACTEUR DÉTERMINANT

Selon les résultats préliminaires annoncés, mardi passé, par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, le FLN a obtenu 5.978 sièges au niveau national et la majorité absolue dans 124 communes sur les 1.541 que compte le pays.

Le RND, qui a acquis 4.584 sièges, obtient la majorité absolue dans 58 APC et la majorité relative dans 331 communes.

Les candidats indépendants arrivent en troisième position avec 4.430 sièges et une majorité absolue dans 91 APC, confirmant ainsi la percée réalisée lors des législatives anticipées de juin où ils sont arrivés second, derrière le FLN. Le Front des forces socialistes a obtenu, quant à lui, la majorité absolue dans 47 communes. Aux APW, le FLN est arrivé en tête avec 471 sièges dans 25 des 58 wilayas.

Le docteur Hakim Ghreib, maître de conférences à l'École nationale supérieure des sciences politiques (ENSSP), estime dans une déclaration à *El Moudjahid* que même avec le retour et la domination des formations politiques traditionnelles, l'avancée des listes indépendantes reflète assez bien l'image d'une «nouvelle» classe politique «jeune, moderne et compétente» qui cherche, selon lui, à «s'imposer» et à «participer» au changement espéré.

Il rappelle que les indépendants peuvent être considérés comme une nouvelle force politique, depuis qu'ils se sont positionnés à la deuxième place lors des législatives de juin dernier. L'Etat vise, en soutenant cette catégorie, à injecter du sang neuf -des compétences jeunes- au sein des institutions politiques de l'Algérie nouvelle, notamment au niveau local, a-t-il affirmé. Le chercheur souligne que les indépendants qui ont réussi l'appropriation des principes fondamentaux de la participation démocratique et l'activisme politique ont besoin d'être «accompagnés» et «encadrés» par les pouvoirs publics afin de pouvoir relever le défi de la gestion publique dans une conjoncture économique difficile. «Les locales sont donc une dernière étape dans le processus de la construction démocratique. Le renouvellement des institutions de l'Etat et le renforcement de leurs rôles et missions, dans un cadre de légitimité politique basée sur la transparence et la pratique démocratique, doit se refléter par l'élaboration d'un nouveau code communal et l'élargissement des prérogatives des élus locaux. C'est ainsi qu'ont peut leur accorder une autorité qui doit être assistée, loin des accointances avec les différents clans corrompus et la mafia locale qui ont longtemps dominé la scène administrative locale», a-t-il expliqué. L'universitaire note que la domination des indépendants était «presque anticipée», eu égard au nombre important de listes présentées lors de ce scrutin. «C'est la première fois dans l'histoire des rendez-vous électoraux qu'un nombre aussi élevé d'indépendants se frotte aux candidats des partis traditionnels. Ils ont réussi à concurrencer des partis d'un certain poids politique comme le RND et le MSP. La proximité au niveau local est un facteur déterminant qui explique l'attachement des électeurs ayant choisi leurs représentants sans se soucier des couleurs politiques ou du positionnement idéologique et partisan», a-t-il ajouté, admettant cependant le poids de la responsabilité que les partis structurés et les indépendants doivent assumer pour que l'APC puisse être considérée comme «noyau dur de création de la richesse». Et de relever : «L'immensité du territoire national nécessite la mise en place des mécanismes permettant aux élus locaux de répondre à tous les besoins et les attentes de la population pour pouvoir booster l'économie nationale à l'échelle locale. C'est dans cette perspective que le P/APC doit trouver sa place dans le cadre d'une restructuration de la vie politique et institutionnelle du pays».

L'APC doit être considérée comme le noyau dur de la création de richesse.

C'est la première fois dans l'histoire des rendez-vous électoraux qu'un nombre aussi élevé d'indépendants se frotte aux candidats des partis traditionnels. Ils ont réussi à concurrencer des partis d'un certain poids politique, comme le RND et le MSP.

Tahar Kaidi

LES PARTIS RÉAGISSENT AUX RÉSULTATS PRÉLIMINAIRES

SATISFACTION ET DISPONIBILITÉ AUX ALLIANCES

«Le FLN aurait pu obtenir un meilleur score aux élections locales» a soutenu le chargé de communication, M. Boulegroun. Il déclare à *El Moudjahid* que les résultats préliminaires du scrutin sont un motif de «grande satisfaction», dans le mesure où il a conservé sa position de première force politique représentée au sein des institutions élues.

«C'était notre plus grand défi et nous l'avons réussi haut la main». Faisant part d'une conférence qu'animera aujourd'hui le Sg du parti, il a mis l'accent sur la disponibilité du FLN à contracter des alliances pour une gestion efficiente des assemblées élues.

Le FFS a également réalisé ses principaux objectifs politiques à travers sa participation dont il en sort mieux consolidé en termes d'élus, comparativement à la même échéance de 2017, souligne Walid Zenabi, chargé de communication intérimaire. «La différence numérique est de 80 élus en plus» a t-il précisé, mettant l'accent sur d'autres acquis, entre autres «la vulgarisation du projet politique du FFS et la mobilisation de ses militants pour la sauvegarde de son action politique». «Le RND, quoique satisfait des résultats préliminaires annoncés par le président de l'ANIE, attend l'issue des recours, se comptant par dizaine, qu'il a introduits, notamment auprès des tribunaux administratifs et espère de ce fait un relèvement du nombre de sièges, indique Safi Larabi son chargé de communication. Le MSP, lui, se félicite de son avancée et de la consolidation de sa représentation au sein des assemblées élues. «Les résultats sont bien meilleurs comparés à ceux obtenus par le parti lors des précédentes échéances électorales». Les objectifs que le parti s'est fixé ont été atteints. Le recours aux alliances avec les autres concurrents élus est laissé à l'appréciation des structures locales du parti qui en décideront pour garantir la stabilité des assemblées et la pérennité de leur bon fonctionnement. Le mouvement El-Bina est passé de 100 à 1.848 élus, se félicite Abdelkader Bengrina, président du parti dans une première déclaration après l'annonce des résultats préliminaires. Il affirme que son parti est ouvert aux alliances dans la composante des nouvelles assemblées élues suivant la logique de la préservation des institutions de la République dans les respect des orientations défendues durant la campagne électorale.

Le président du Front El Moustakbal, Abdelaziz Belaid, a relevé «l'existence de dépassements dont ont été victimes les candidats du parti». «Des recours sont introduits auprès des tribunaux administratifs pour rétablir le parti dans son droit, ayant injustement perdu beaucoup de sièges aux APW».

Karim Aoudia

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Elections locales

Quelles alliances après les résultats ?

e secrétaire général (SG) du Front de libération nationale (FLN), Abou El Fadhl Baadji, a affirmé que les résultats des élections locales annoncés, mardi, témoignent de la «bonne voie» adoptée par le parti.

Lors d'une conférence de presse consacrée à l'évaluation des résultats obtenus par le parti lors des Locales du 27 novembre, M. Baâdji a souligné que ces résultats étaient «une réponse forte à ceux qui ont tenté de déstabiliser le Front et témoignent de la bonne voie adoptée par le parti et de son ouverture à la société».

«Notre victoire se justifie car nous avons placé notre confiance en des hommes et des femmes compétents», a-t-il ajouté. M. Baâdji a déploré en revanche les défaillances constatées au niveau des structures du parti dans certaines wilayas», soulignant qu'»il sera remédié à la situation après la fin des élections partielles des membres du Conseil de la Nation».

Concernant les alliances, le SG du FLN a souligné que son parti était ouvert à toutes les propositions d'alliance avec tous les acteurs politiques.

Le FLN est arrivé en tête des élections locales avec 5.978 sièges dans 124 Assemblées populaires communales (APC) à travers 42 wilayas et 471 sièges aux Assemblées populaires de wilaya (APW).

Pour sa part, le secrétaire général du Rassemblement national démocratique (RND), Tayeb Zitouni, a qualifié d»honorables» les résultats obtenus par sa formation politique lors des élections locales, soulignant qu'un travail sera mené pour les améliorer à l'avenir.

Réagissant aux résultats des élections, M. Zitouni a indiqué dans un post sur la page Facebook du parti que le RND qui a vu l'élection de quelque 5.000 de ses candidats à cette échéance électorale demeurait une importante force politique sur la scène nationale et jouera son rôle pour la stabilité de l'Algérie et de ses institutions.

M. Zitouni a également appelé à «la contribution à la construction d'une économie forte avec des institutions élues» tout en «participant à la résolution des problèmes sociaux dont souffrent les citoyens». Quant à lui, le Mouvement de la société pour la paix (MSP) s'est félicité dans un communiqué, des «bons résultats» réalisés lors de ces élections.

Le Bureau exécutif du MSP a valorisé «lors de sa réunion périodique consacrée à l'évaluation des résultats des élections locales, «la bonne progression enregistrée dans les résultats des élections locales comparativement aux précédentes échéances, en conformité avec les objectifs tracés par les institutions du mouvement», a précisé le communiqué.

La valorisation de ces résultats se base sur une série d'indicateurs dont «une progression dans le nombre des Assemblées populaires communales et de wilayas où le parti arrive en tête, ainsi que dans le nombre des élus au niveau des Assemblées», a précisé le communiqué.

Il s'agit également de la réussite du MSP à obtenir un siège au moins dans 95% des APC et APW, ce qui consacre la présence du parti dans les différentes wilayas du pays, ainsi que sa réussite au niveau de wilayas à forte symbolique». La question des alliances sera tranchée par les institutions locales du mouvement en fonction des données et des conditions de chaque commune et wilaya, a précisé le parti.

Le Bureau exécutif du MSP a annoncé l'organisation d'une conférence de presse, après l'annonce des résultats définitifs et l'installation des Assemblées élues pour dresser un état des lieux et expliquer la future vision du parti», a conclu le communiqué.

Le Soir D'ALGERIE

ELECTIONS LOCALES

Le satisfecit du FFS

Malgré ses résultats mitigés et les risques de perdre la présidence des APW de Tizi-Ouzou et de Béjaïa, le FFS s'est dit satisfait de son score électoral, affirmant que les objectifs de sa participation au scrutin sont atteints.

Karim Aimeur - Alger (Le Soir) - Pointant à la septième place du classement, avec seulement 898 sièges, avec des majorités relatives au sein des APW de Tizi-Ouzou et de Béjaïa, le FFS se dit cependant satisfait des résultats réalisés lors des élections locales du 27 novembre.

Réagissant aux critiques ayant fusé suite à l'annonce des résultats provisoires, Hakim Belahcel, membre de l'instance présidentielle du parti, a soutenu que la participation du FFS « a amplement réalisé ses objectifs et que, objectivement, son œuvre politique et pédagogique en faveur de la reconquête des acquis démocratiques et de la consécration de la volonté populaire nous recommande davantage de lucidité et d'engagement militant ».

« Au FFS, nous savions déjà que le terrain politique et social était profondément miné par un environnement général hostile à l'organisation de ces élections. Il est de même pour notre conviction chevillée, que cette échéance ne pouvait en aucun cas constituer à elle seule l'épilogue d'un marasme multiforme qui menace la souveraineté nationale et l'unité du peuple algérien », a-t-il nuancé.

Pour les observateurs, y compris pour des militants du parti, le FFS a fait une véritable déroute lors de ces élections. Les résultats étaient en deçà de ce qui était souhaité.

« Même si la décision de la participation aux élections était celle qu'il fallait prendre et que j'avais par ailleurs défendue et soutenue, les résultats du FFS aux élections APC/APW pour moult raisons sont très en deçà des attentes », a estimé Hassen Ferli, ancien chargé de communication du parti.

Il a appelé les instances du parti à analyser, faire le bilan et tirer les conséquences de cette participation et des résultats, ajoutant que les dirigeants du parti devraient aussi tirer les conséquences de leur(s) échec(s) personnel(s) et collectif(s).

« Un secrétariat, délesté de l'omnipotence de l'IP, ouvert à toutes les compétences, consensuel qui mettrait le cap sur un congrès ordinaire véritablement et sincèrement rassembleur est plus que souhaitable. Les divisions ne peuvent qu'affaiblir le parti, nos résultats en sont la meilleure preuve», a-t-il encore souligné.

Rappelant le caractère « politique et stratégique » de la participation du FFS au scrutin, Hakim Belahcel a indiqué que le parti était engagé « pour contrecarrer les plans dangereux et machiavéliques qui aspiraient à déraciner définitivement l'engagement politique et citoyen des collectivités locales ». «Comme nous avions fait face courageusement à ceux qui ont voulu soumettre le destin politique et socio-économique du peuple algérien aux défenseurs de l'immobilisme politique suicidaire et aux nébuleuses rétrogrades et mercenaires qui voulaient arracher la Kabylie à sa vocation nationale et à son appartenance naturelle au peuple algérien », a-t-il encore avancé.

Photo : DR

Expliquant que ce sont là « les véritables leitmotivs politique et stratégique qui ont exclusivement animé notre engagement dans cette compétition électorale », M. Belahcel s'est dit « fier » de « l'impact positif de notre discours rassembleur et nationaliste sur l'ensemble du peuple algérien qui était en proie aux campagnes qui distillaient la haine et qui faisaient l'apologie du racisme et du séparatisme».

Et d'affirmer que le scrutin du 27 novembre n'a pas échappé aux graves dérapages et aux violations flagrantes des procédures tout au long du processus électoral, soulignant que la nouvelle loi électorale qualifiée d'arsenal bureaucratique « n'est pas étrangère à la résurgence des réflexes qui favorisent la confiscation du choix populaire ».

Hakim Belahcel n'a pas manqué cette occasion pour réitérer l'appel de son parti à l'amorce d'un dialogue national et inclusif pour trouver une issue rapide et salutaire à cette crise qui demeure, avant tout, d'essence politique.

K. A.

SOURCES DE FINANCEMENT

Le lourd défi des nouveaux élus

Les nouveaux élus locaux issus des élections locales anticipées de samedi dernier auront un véritable défi à relever, pour grand nombre d'entre eux, au regard de la situation financière de la quasi-majorité des communes du pays.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Sur les 1 541 communes que compte le pays, pas moins de 958 soit 62% des municipalités sont cataloguées pauvres et dont une centaine très pauvres, 480 autres communes, soit 31%, sont classées moyennes, et seulement 103 communes, soit 7%, sont classées riches avec, en tête, la commune de Hassi-Messaoud, dans la wilaya de Ouargla.

Un déséquilibre effarant que les pouvoirs publics tentent, tant bien que mal, de réduire à défaut de pouvoir en venir à bout à travers, notamment, le Fonds commun des collectivités locales qui concède des enveloppes financières aux communes démunies, grevées d'affectation puisque destinées à financer des projets bien définis, dont les besoins ont été exprimés par lesdites communes. Et le programme des zones d'ombre, lancé par le chef de l'État à son investiture à la mi-décembre 2019, a révélé l'ampleur de ce retard criant dont souffrent grand nombre de localités du pays, et pour lequel l'aisance financière des années 2000 n'a été d'aucune utilité.

Un programme tellement prioritaire que Abdelmadjid Tebboune a même nommé un conseiller qui lui est exclusivement dédié. Ainsi, 13 515 zones d'ombre ont été recensées, et au sein desquelles de nombreux projets de développement ont été lancés et financés par l'Agence nationale de gestion du microcrédit (Angem), et par l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat (Anade), de même que par l'Agence de développement social (ADS).

Des projets liés à l'alimentation en énergie électrique, en gaz naturel, bitumage de routes, réfection des établissements scolaires et des structures sanitaires.

Et ce programme des zones d'ombre ne peut constituer la panache au problème de finances auquel sont confrontées la quasi-totalité des communes du pays, dont les responsables n'attendent que les divers programmes de l'État pour subvenir aux besoins de leurs populations. Des responsables qui ne peuvent même pas faire face à une urgence signalée, tant les budgets qui leur sont propres sont annuellement soutenus par des rallonges concédées par la tutelle. C'est là que se situe le pari des nouveaux élus issus des dernières élections locales anticipées qui n'ont cessé, pour grand nombre d'entre eux, lors de la campagne électorale pour ce scrutin, de plaider pour la réforme profonde du code communal et celui de wilaya, dans le sens de donner plus de prérogatives aux élus qui leur permettront de s'autofinancer et de créer de la richesse.

Seulement, la réforme de ce code n'interviendra pas de sitôt, encore qu'il faudra voir la teneur des changements qui y seront apportés. Ceci, même si le chef de l'État a été clair à ce sujet, en affirmant, lors de sa toute dernière rencontre avec les représentants des médias, qu'il était «temps que l'État renonce à certaines prérogatives centrales en les attribuant aux élus locaux, et d'opérer un changement radical dans la gestion des communes, principale cellule de la nouvelle République, afin d'offrir aux élus locaux les mécanismes financiers leur permettant d'honorer les engagements pris devant les citoyens».

D'ici là, les nouveaux élus locaux devront faire comme leurs prédécesseurs en se contentant, pour leur écrasante majorité, des subventions de l'État. Des subventions qui ne seront, à ne point douter, pas suffisantes pour honorer les promesses faites lors de la campagne électorale.

M. K.

Le Soir D'ALGERIE

Constances

C'est sérieux, le FLN a gagné les élections ?

Slimane Laouari
laouariosliman@gmail.com

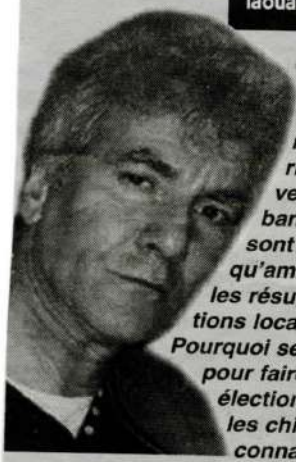

Quelque part à l'abri des regards moqueurs, des rires narquois du vent froid, une bande d'amis qui sont un peu plus qu'amis se penche sur les résultats des élections locales anticipées. Pourquoi se cacher donc pour faire le bilan d'une élection, décortiquer les chiffres qu'on connaît, les chiffres qu'on ne connaît pas et les chiffres qu'on connaît sans pouvoir en parler ? Pour trois raisons au moins. La première est que les regards moqueurs, personne n'en supporte depuis quelque temps. Depuis qu'on ne peut plus se permettre les répliques arrogantes et les balayages d'un revers de la main, il faut se cacher pour vivre ses privilèges, évoquer ce qu'on aurait pu perdre et le fait qu'on n'ait finalement pas perdu grand-chose. La seconde est que les rires narquois peuvent toujours inspirer d'autres gestes moins inoffensifs, ou plus offensifs, si vous préférez les termes en mode positif. Et au point où en sont les choses, ce serait une folie de passer aussi rapidement à la « confrontation directe ». La « politique des petits pas » est peut-être vieille et d'ancrage lointain mais elle n'est pas tout à fait inopérante. Elle sert encore dans beaucoup d'endroits et à des endroits, avec une redoutable efficacité. La troisième enfin est élémentaire, basique et primaire. Le vent froid est d'abord froid avant d'être du vent et comme son nom ne l'indique pas, c'est très mauvais pour la santé. Ça provoque des rhumes carabinés, ça encourage des grippes désormais mortelles et maintenant on se pose la question de savoir s'il ne booste pas la propagation du coronavirus, surtout dans cette dernière version dont on ne connaît pas encore grand-chose mais révèle chaque jour un niveau de dangerosité plus inquiétant. Pour ramasser le tout et boucler ainsi la boucle d'une manière magistrale, on sait que les amis un peu plus qu'amis qui se retrouvent après les conférences de presse depuis Zerhouni jusqu'à Charfi sont convaincus que leur vie est beaucoup plus précieuse que celle de tous les autres. À ce titre et à tous les autres titres, il n'est pas question de la laisser exposée à un vent glacial après avoir traversé toutes les tempêtes sans jamais se mouiller. Voilà, maintenant qu'ils ont fait le tour de la question sur les raisons qui les ont poussés dans ce bunker à l'abri de tout, les voilà face aux résultats des « élections locales anticipées ». Il faut toujours écrire l'intitulé en entier pour deux raisons. La première est que ça bouche un coin pour le chroniqueur qui connaît une légère crise d'inspiration. La seconde est qu'avec les amis plus qu'amis réunis pour des choses aussi sérieuses, il faut rester... sérieux. Le FLN a gagné les élections locales anticipées. Sérieux...

S. L.

El Watan

LE FLN ET LE RND SORTENT VAINQUEURS DES ÉLECTIONS LOCALES

Pas de reconfiguration de la scène politique

Malgré une protestation populaire qui a poussé l'ancien président de la République, Abdelaziz Bouteflika, à renoncer au 5e mandat qu'il briguait, le FLN et le RND semblent s'en tirer à bon compte.

Le FLN et le RND sont sortis vainqueurs des élections locales du 27 novembre dernier. Le changement de la carte politique n'a donc pas eu lieu. Ce sont finalement les formations politiques décriées par beaucoup d'Algériens, notamment lors des manifestations du hirak, qui ont raflé la majorité des sièges des APC, avec respectivement 24,01 et 18,81% des sièges mis en jeu (24 891 au niveau national). Pour les APW, le FLN arrive toujours en tête avec 471 sièges, sur 2350, et un taux de 20,04%, suivi des indépendants avec 443 sièges et du RND, en troisième position, avec 366 sièges (15,57%).

Une configuration qui n'a pas changé par rapport à celle qui a découlé de la précédente élection locale (2017) à l'issue de laquelle le FLN et le RND étaient aussi sortis vainqueurs, que ce soit pour les APC ou APW, même s'il y a eu un léger recul puisque le nombre des sièges que les deux partis avaient arraché à l'époque est supérieur (7603 sièges pour le FLN et 6521 pour le RND aux communales) à celui des élections locales anticipées du 27 novembre.

Ces deux partis ont, en définitif, perdu quelques plumes, mais ils dominent toujours la scène politique nationale, du moins au niveau des instances élues. Malgré une protestation populaire qui a poussé l'ancien président de la République, Abdelaziz Bouteflika, à renoncer au 5e mandat qu'il briguait, le FLN et le RND semblent s'en tirer à bon compte, ceci, alors qu'ils étaient, eux aussi, la cible des manifestants qui réclamaient carrément leur dissolution et qui ont, dans le sillage du renoncement au 5e mandat, poussé les autorités judiciaires du pays à engager des poursuites pour des faits de corruption à l'encontre de plusieurs personnalités de l'ère Bouteflika, dont justement les responsables de ces deux partis.

Ahmed Ouyahia, ancien secrétaire général du RND, est en prison. Tout comme plusieurs responsables du FLN, à l'image de son ancien secrétaire général Djamel Ould Abbès, et son ex-chef du groupe parlementaire, Baha Eddine Tliba.

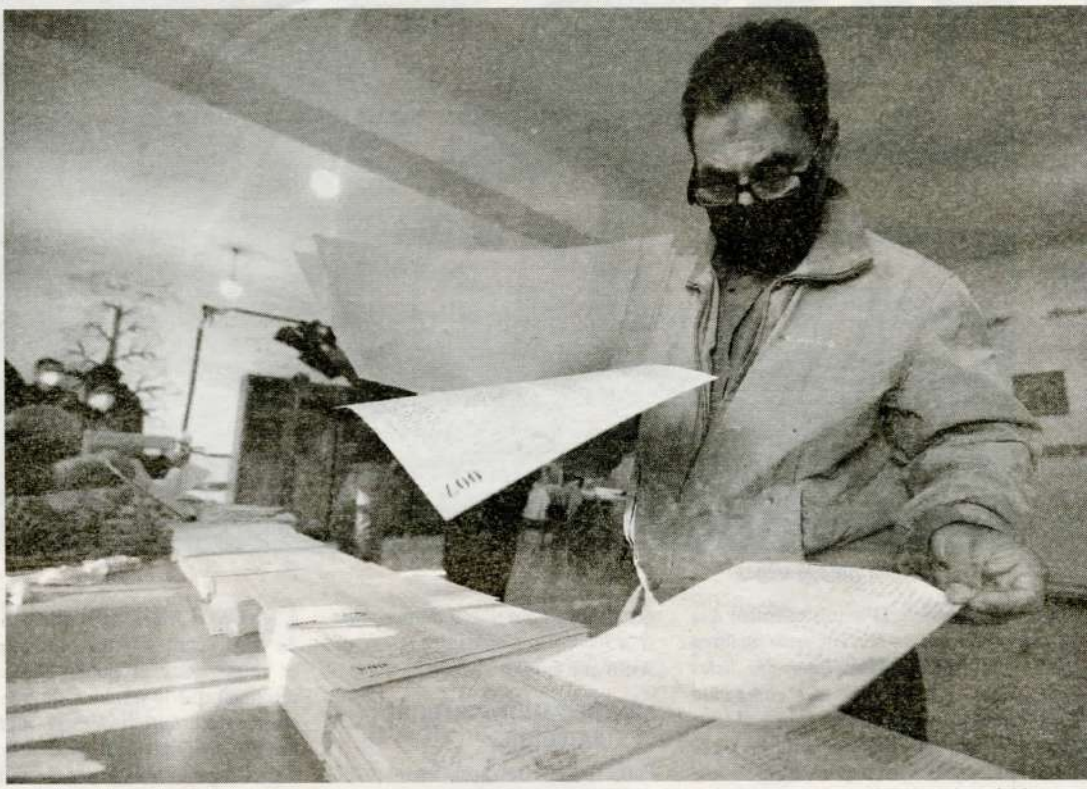

Cette élection est considérée comme l'ultime étape du processus de renouvellement des instances élues lancé par le président Tebboune

LE RÉSERVOIR DES VOIX S'EST RÉTRÉCI

Un autre ancien secrétaire général du même parti, Mohamed Djemai, a également fait de la prison entre 2019 et 2020. Un troisième, Amar Saadani, s'est «exilé» à l'étranger, plus précisément au Maroc, selon certaines informations. Des affaires qui apparemment n'ont pas eu grande incidence sur les résultats, même si, comme signalé plus haut, en termes d'électorat, le réservoir de voix des deux partis s'est rétréci, d'autant plus que d'une manière générale, que ce soit pour les législatives du mois de juin ou les locales du 27 novembre, la participation était faible. Y aurait-il eu une autre configuration si celle-ci était plus importante ? La question est posée par plus d'un parmi les participants à l'élection. Néanmoins, il faut dire que rien n'a été fait par les autorités pour convaincre les plus réticents à prendre part à ce rendez-vous électoral. L'élection est survenue, tout comme les législatives passées, dans un contexte marqué par des restrictions sur l'acte partisan, des arrestations de militants et d'activistes et une fermeture, d'une manière générale, des champs politique et médiatique. Deux partis ayant pris part à ces locales, le FFS et le MSP en l'occurrence, avaient dénoncé, juste avant le début de la campagne électorale, des rejets «inexpliqués» de plusieurs dossiers de leurs candidatures. Dans tous les cas de figure, cette élection, considérée comme l'ultime étape du processus de renouvellement des instances élues, lancé par le président Tebboune, a abouti à la même configuration politique et par conséquent au maintien du duo FLN/RND. Qu'est-ce que cela représentera dans l'opinion publique qui s'attendait à des changements à ce niveau-là ? Au-delà des faits et causes ayant conduit à cette situation, le maintien de cette cartographie politique va certainement avoir des conséquences sur l'évolution de la scène politique, dans la mesure où elle conforte l'idée selon laquelle il n'y a pas, ou il n'y a eu que très peu de changements sur la scène politique.

Abdelghani Aïchour

El Watan

COMMENTAIRE

Le système est inusable

Par Ali Bahmane

S'il fallait une autre preuve que le système est toujours là, c'est ce score aux dernières élections locales du parti FLN et du RND, l'éternel second. Ils remportent la mise, comme ils l'ont déjà fait aux législatives et, de ce fait, retrouvent leur place «historique» sur l'échiquier politique national, un moment contestée, mais jamais perdue. Avec la chute de Bouteflika, ces partis qui lui assuraient sa base sociale ont vacillé puis perdu la boussole, lorsque le hirak les a ciblés. Mais voilà qu'avec le pouvoir actuel, ils ont relevé la tête en dépit du fait que le président de la République avait assuré, au début de son règne, qu'il n'entendait pas s'appuyer sur eux, surtout le FLN, longtemps sa famille politique.

Il avait avancé une autre carte, celle de la «société civile» pour qu'elle fournisse des personnalités «indépendantes», en nombre et en qualité, en mesure d'évincer les militants des formations politiques traditionnelles. Cela ne s'est pas fait. Il y a eu des «indépendants» au Parlement et dans les assemblées locales, mais pas en nombre suffisant et surtout en qualité. Tout récemment, ils ont joint leurs voix à tous les parlementaires pour voter la fin des subventions de l'Etat aux produits et services de base sans juger utile de tempérer les ardeurs de l'Exécutif ou encore de développer une réflexion sur un nouveau modèle de consommation et, plus largement, sur un nouveau projet de société. Un débat est urgent pour le pays confronté à une crise multiforme, et à la croisée des chemins, ayant besoin que ses élites lui tracent une trajectoire historique. Pour l'heure, cela ne semble pas être le choix des parlementaires, toutes tendances confondues, qui se contentent de relayer le discours du pouvoir et d'appuyer son arsenal législatif.

Des nouveaux élus au sein des APC et des APW, qu'ils appartiennent aux partis ou soient indépendants, il faut s'attendre à ce qu'ils s'insèrent dans la même trajectoire. Très vite, ils retomberont dans les anciennes habitudes et les mêmes travers, subiront les diktats des walis et des chefs de daïra, bien entendu désarmés face aux revendications des citoyens, lesquels continueront à les harceler. Le système ? C'est tout cela en fait : un impossible renouvellement des élites politiques, nationales et locales, sous la double pression, tant des structures politiques classiques que des dirigeants politiques. Les premières, à leur tête le FLN, le RND et divers autres partis de seconde zone, n'ont pour ambition que de servir les autorités et d'attendre d'elles des retombées diverses, politiques et matérielles.

Les formations islamistes en attendent, elles, des dividendes d'ordre idéologique. Les pouvoirs politiques peuvent être tentés par des réformes politiques, économiques et sociales, parfois ambitieuses, à la condition qu'elles n'aboutissent pas à des remises en causes profondes susceptibles de les ébranler. C'est peut-être cela qui a fait que le hirak n'a pu aboutir : il est allé loin, il a demandé le démantèlement de tout le système politique, une revendication qui ne pouvait être entendue par des autorités politiques et militaires dont le logiciel n'était pas conçu pour cela.

El Watan

LES LISTES INDÉPENDANTES, PHÉNOMÈNE OU LEURRE POLITIQUE ?

Les résultats provisoires des élections locales du 27 novembre dernier confirment une nouvelle tendance dans le paysage politique algérien : la percée des listes indépendantes. Après le score réalisé lors des législatives du 12 juin dernier, qui les a installés comme «deuxième force politique du pays», les indépendants réédite «l'exploit» en surclassant de nombreux partis traditionnels et en jouant presque au coude-à-coude avec les anciennes formations du pouvoir, en l'occurrence le FLN et le RND. Selon les chiffres communiqués mardi après-midi par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, les listes indépendantes se sont emparées de 422 communes, dont 91 gagnées à la majorité absolue. En tout, les indépendants ont obtenu 4532 sièges aux Assemblées populaires communales (APC), arrivant ainsi en troisième position derrière le FLN et le RND. Leur score est encore meilleur aux Assemblées populaires de wilaya (APW) en se classant deuxième avec 443 sièges et en obtenant une majorité relative dans 10 wilayas.

Au-delà des résultats, des questions s'imposent sur cette percée et sa signification politique. S'agit-il d'un nouveau phénomène qui bouleverse la pratique politique dans le pays ou d'un simple leurre ? Les indépendants ont-ils bénéficié du contexte politique actuel et de la forte abstention qui a marqué les derniers scrutins ? D'emblée, il faut souligner que ces listes ne sont, en majorité, pas du même bord politique. Les candidats gagnants ne se connaissent pas et ne peuvent pas, comme c'est le cas à l'Assemblée populaire nationale (APN), former un groupe ou un bloc politique commun et homogène. De ce fait, ils sont encore loin de remplacer les partis qui, eux, disposent de l'avantage de la discipline partisane qui fait que leurs élus s'identifient à eux et défendent leurs programmes. Ces listes indépendantes, comme constaté à travers le territoire national, sont constituées, en majorité, de transfuges de partis traditionnels qui ont décidé de tenter leurs chances en solo. Certains d'entre eux n'hésiteront pas à réintégrer, après leur installation aux assemblées, leurs partis d'origine. La percée des indépendants pourrait avoir aussi une autre explication. Le coup de pouce des autorités. Celui-ci s'est matérialisé, notamment, à travers les aides directes et indirectes consacrées aux candidats indépendants et inscrites dans la loi électorale, dont notamment le financement de leurs campagnes. Ayant pour but déclaré par les autorités d'encourager un renouvellement de la «classe politique nationale», cette entreprise vise, aux yeux des responsables de formations politiques, *«à casser les partis»*. Les listes indépendantes auraient également tiré profit du fort taux d'abstention et l'éparpillement des voix des électeurs.

Madjid Makedhi